



# كتاب

مرشد المحير ان الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان  
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية  
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٢٩٠ هـ / ١٩٠٧ م  
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية .  
ذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتى الديار المصرية  
وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستى دارالعلوم والحقوق  
كما يعلم من صور المكاتبات التى جرت بشأن ذلك المندرجة فى أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ م



## صور

المكاتبان التي جرت بين نظارة المعارف العمومية

وحضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قدرى باشا

---



(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية)

( بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ )

ان وريثة المرحوم محمد قدير باشا قدموا لهذا الطرف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وهو مجلد أحكام على مذهب أبي حنيفة مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جازت دريسه بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دولتنا وافتد م رئيس مجلس النظر في شأن شراء هذه المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم عليها ولهذا كف حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة بالمدارس بأن يتوجه لطرف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل انه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقراءتها مع حضرته والتكتم بالافادة عما يترأى لفضيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم عنها للانتفاع بها في التدريس افتد م ٢٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ( ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ )

ناظر المعارف

غير رسمي

( ختم ) على مبارك

( صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية لنظارة المعارف )

( في ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ غرة ٢٣٢ سايره )

بناء على ما ورد بكتابة سعادتكم عيने لهذا الطرف بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٠٧ ( ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ) غير رسمي المتضمنة ان وريثة المرحوم محمد قدير باشا قدموا لنظارة المعارف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان على مذهب أبي حنيفة النعمان مرتبا كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة بما يترأى فيها الاجراء اللازم الى آخر ما توضح بالافادة عيने قد صار الاطلاع على مرشد الحيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم بمساعدة من سبق تعيينه لذلك حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المنطوية وكتب على معظم مواضع التاثيرات الدالة على نفعه ما في تلك المواد المؤشر عليها وبلغ عدد المواد المؤشر عليها ستمائة واحد وأربعين مادة حسب المكتوب فيها وغير هذه الترخنة مائة ثان ونعمائة وستة وثمينة

وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتك عن تعيين من يلزم لتبييض هذه النسخة بخط منتظم  
فالنسخة المحكي عنها مرسله مع رافعه لتبييضها بما في ذلك الفهرست التي وضعت للكتاب من  
هذا الطرف والتأشير المحكي عنها وبمقتضى ذلك يجري صرف مرتب ما بقي من المسدة الى  
تاريخ هذه الافادة للمساعد الذي تعين للمساعدة للاطلاع على الكتاب المحكي عنه وبصير قطعها  
فيما بعد هذا التاريخ وان لزم اعادة الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبييضه لمقابلته والتأشير  
عليه بالاعتماد يفاد من سعادتك لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذي يصير تعيينه وقتها  
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فليكون ممدشة ولا تيسر الاطلاع عليها بالحالة  
التي هي عليها الآن فهي مرسله لسعادتك لاجراء ما يقتضى عنها وبمشيئة الله تعالى عند  
طبع الكتاب المذكور يرسل لهذا الطرف منه مقدار عشر نسخ لحفظها والانتفاع بها ان قدم ما  
في ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ ( ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ ) النقيب محمد العباسي المهدي  
الحفنى الحنفى  
عفى عنه (ختم)

( صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية )  
( بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٦٣ )

توضيح في الافادة السابقة ورودها من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢  
انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا  
وجرى تغيير واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم  
حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومفيدا في خصوص  
أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث  
انه كاف من يدعى الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها وارجعة كل ما ينسخه منها أول بأول بطرف  
حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فنسخة التبييض ونسخة الاصل مرسلتان مع هذا  
عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه  
من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا واعادة النسختين لاجراء المستلزم عنهما ما  
في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ ( ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ )  
ناظر المعارف  
على مبارك (ختم)

(صورة الشرح الوارد من حضرة للنظارة في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم بيمينه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كلف باستنساخ كتاب مرشد الحيران تأليف المرحوم قدرى باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بمعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٢ وكلف أيضاً بمراجعة ما يجري استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وانه حضر وأوضح أنه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسخة الاصل والتبييض عن يده ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة واعادة النسختين لاجراء يلزم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير رسمي مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء ما يلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتكم مصدقاً عليها في الافادة المحكي عنها أولاً وكذا صار مقابلة النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأثر على كل كراس منها ما بذلك فهذا كاف إلا أن نسخة التبييض المذكورة وان قوبلت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضاً لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورفى على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه فاللزام عند ارادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كما ذكر والنسختان المحكي عنهما باقيتان بطرف الكتاب المذكور لتسليمهما بذلك الطرف أفندم ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحنيني الحنفي

عفى عنه (ختم)

( صورة افاده محرره من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتي الدبار المصري )

( بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ غمرة ٥٨٣ )

انه بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ ( ٢٨ مايو سنة ١٨٨٥ ) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ ( ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ غمرة ١٤٤ ) بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب العلم المؤلف

فيه الكتاب وبناء على أن النظارة تريد معرفة ما إذا كان يوافق طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في الشريعة الإسلامية تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للانتفاع به قدرأبنا موافقة اتحاد سيادتكم مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الإسلامية في مدرستى دارالعلوم والحقوق للنظر في ذلك واعطاء القرار بما يترأى وقد تحرر في تاريخه لحضرة المولى اليه بأن يتوجه لطرف فضيلتكم لهذا الغرض واقتضى تحريره لحضرتكم وارسل النسخة التى بيضت من نسخة الاصل التى حصل الاقرار عليها من حضرتكم مع هذا بأمل انه بحضور حضرة الشيخ حسونه لذلك الطرف والمداولة في هذا الامر يعطى القرار اللازم ويردلهنا بالافادة اللازمة لاجرا المقتضى فحوله افندم ٢٤ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠) ناظر المعارف

(ختم) على مبارك

(صورة الشرح الوارد من حضرة للنظارة في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦)

بناء على ما ورد من سعادتكم عيـنه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار اللازم في تاريخه من هذا الطرف ومن حضرة الاستاذ الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الإسلامية بمدرستى دارالعلوم والحقوق بشأن موافقة طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان تأليف المرحوم قدرى باشا متى أريد طبعه على طرف الحكومة لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار احراؤه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به واقتضى تحريره لسعادتكم بالا حاطة والقرار والنسخة عائدان مع هذا افندم ٢٤ ١٥ محرم سنة ٣٠٨

الفقيه محمد العباسى المهدي

الحفنى الحنفى

(ختم) عفى عنه

(صورة القرار الصادر من حضرتى المذكورين)

قرار

بناء على ما ورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحصلت المداولة في خصوص موافقة طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة

أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للاتفاق به وسبق تغيير ما رزم  
تغييره واصلاحه فيه وتقدم ارساله لنظارة المعارف أخيراً من مسند الافتاء المصرية بعد  
التبليغ والمقابلة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨

قد تقرّر بالاتحاد

انه متى ارى بطبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هنالك مانع لما أنه صار بعد الاصلاحات  
وما صار اجراءه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظام أبي حنيفة النعمان منفيدا  
في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به كما سبقت له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها  
من مسند الافتاء المولى اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٢ اقدم

الفقر محمد العباسي المهدي  
الخفي الحنفى  
عفى عنه

تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨  
الفقر حسونه النواوى  
الحنفى

(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠))

## قرار

من نظارة المعارف

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)  
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة

وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠)  
غرة ١٤٤ بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة للنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب  
العلم المؤلف فيه الكتاب

وبناء على ما تحرر من النظارة لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨  
غرة ٥٨٣ باتحاد حضرة مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية  
بمدرسة دارالعلوم والحقوق ونظر الكتاب تأليف المرحوم قدرى باشا المسمى (مرشد الحيران  
الى معرفة أحوال الانسان في الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منهما بما يترأى

وبناء على القرار الذى أعطى من حضرتيهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقتين  
طيه الوارد بإفادة حضرة المفتي الرقمة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب  
منفيذ ويوافق طبعه على طرف الحكومة

## قررنا ما هو آت

أولا يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التي تحتاج اليها النظارة منه وتحتسب  
التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات

ثانيا على قلم عربي تنفيذ هذا القرار

تحرير في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ١٦٤) ناظر المعارف  
(ختم) على مبارك

هذا ونظرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدرى باشا بمبلغ خمسين  
جنيها مصرى او حفظ هذا الاصل بالكتبخانة الخديوية ضمن الرصيد تحرر للطبعة الاهلية بطبعه  
وصورة ما تحرر لها كما سيأتى

( صورة ما تحرر لخضرة مدير المطبعة الاهلية )

قد اشترت النظارة من ورثة مرحوم قدرى باشا الاصل لكتاب في المعاملات من مؤلفات  
المرحوم سماه مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة  
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤ بناء على ماقدرته اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ  
مفتى الديار المصرية والشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستى دار  
العلوم والحقوق من موافقة طبع هذا الكتاب على نفقة الحكومة من سبل خضرتكم نسخة  
يضى من أصل هذا الكتاب تشتمل على ستة عشر كتراسا ونصف كتراس ليتنبه بطبع ألف  
وخمسمائة نسخة منه وارسالها للنظارة مجلدة بتجليد افريكا وحيث ان حضرة الاستاذ مفتى  
الديار المصرية أوضح في افادته الواردة للنظارة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨  
ان نسخة التبييض آنفة الذكر كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه وانه  
عند ارادة طبع هذا الكتاب لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة  
الاصل المصدق عليه من حضرته وحيث ان نسخة الاصل حفظت بالكتبخانة الخديوية ضمن  
رصيد الكتب فيلاحظ ما أشار به حضرة الاستاذ الموصى اليه وبالاتهاء بفاد عن قيمة التكاليف  
لاحتسابها من المقرر بالميزانية للطبوعات والقصد السرعة في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب  
للتدريس من أول السنة المكتبية التى تبدئ في شهر أكتوبر المقبل ما

تحرير في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناظر المعارف  
(ختم) على مبارك

حاشية - مع الذى يطبع من هذا الكتاب هو اثنا نسخة ما لى تاريخه (ختم) على مبارك



# كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

---

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
ملائمة لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية  
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)

---

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤  
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية  
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية  
وحضرة الشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دارالعلوم والحقوق  
كما يعلم من صور المكاتبات التي جرت بشأن ذلك المندرجة في أول هذا الكتاب

---

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

---

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ افرنجيه







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

به الرجا ونقتى والمصطفى وسيلنى

الكتاب الأول

فى الامـوال

الباب الاول

( فى أنواع الامـوال )

( مادة ١ )

المال ما يمكن اتخاره لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

( مادة ٢ )

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

( مادة ٣ )

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس القائمين فى أرض مملوكة أو موقوفة

( مادة ٤ )

الحقوق التى بها يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول - حق ملك رقبـة العين ومنفعتـها

الثانى - حق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبـة

الثالث - حق الشرب والمسيل والمرور والتعلـى ونحو ذلك من الحقوق

( مادة ٥ )

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان لملكها حق التصرف فيها عينا ومنفعة ومنها الاراضي العشرية فبيع ونوثر وتعار وتوهب وتوقف وترهن ونوثر

( مادة ٦ )

أراضي مصر خراجية مملوكة في الاصل لأربابها ، وما آل منها الى بيت المال بسبب موت ملاكها  
مثلا بلا وارث فرقبته مملوكة لبيت المال ، وللامام أن يجعل منفعته الى المزارعين في نظير  
اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضي الاميرية التي يبيعها ولي الامر بمسوغ يبيعها ويملك رقبتهما للمشتريين متى تحققت المصلحة في بيعها تكون مملوكة رقبته ومنفعة لمشتريها

(مائة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقتها أهليا ابتداء أو على جهة تبرر لا تنقطع لامتلاك رقبته ولا تملك  
فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف منفعتها وغلتها إلى الجهات الموقوفة  
عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافئ<sup>(١)</sup> وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود والثغور لا تملك لأحد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التي ليست بمالكين لا يجوز لأحد أن يختص بها  
ولأن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

## الباب الثاني

(في الملكية)

(مادة ١١)

الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيملكه عينا ومنفعة واستغلالاً  
فيمتنع بالعين المملوكة وبعلمه أو ثمارها وتاجرها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة

(١) بالحزب رءا السقية كمع أذنا من الشط والموضع مرأا ويضم اه قاموس  
(تنبية) هذه الهامشة وسائر الهوامش الا تمة موجودة في نسخة المؤلف

( مادة ١٢ )

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك وله استغلالها وبيعها ماشاء حيث كانت معلومة القدر بغير إذن الشريك

### الباب الثالث

( في ملك المنفعة وحق الانتفاع )

( مادة ١٣ )

الانتفاع الجائز هو حق المتفع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وان لم تكن رقبته مملوكة

( مادة ١٤ )

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

( مادة ١٥ )

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

( مادة ١٦ )

يصح أن يكون تعليق المنفعة قاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معاً

( مادة ١٧ )

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها ان اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل الى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنب منه

ويجوز جعلها للشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال الجهة بر لا تنقطع

( مادة ١٨ )

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين بقاء رقبته الورثة الموصى كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنفعة الشخص الآخر كلاهما أجنبياً من المتبرع ولا يجوز<sup>(١)</sup> استثناء منفعة العين من الوصية برقبة الشخص أجنبى لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من الدرر المختار من أوسط فصل فيما يدخل في البيع تبعاً ومالا يدخل غرة ٤، وغرة ٤١ ويستفاد حكم صدر هذه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من المندية غرة ١٢٥ وغرة ١٢٦

## (مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المنتفع ولما يجب عليه من الواجبات

## (مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصى والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بهامدة حياته ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وان قيدت بمدة فله الانتفاع بالغلة والثمره الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترده الغلة والثمره الى من له الرقبة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكراثها وثمره البستان

## (مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالمكيلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك ويعطى ثمنها للموقوف عليه

## (مادة ٢٢)

للمنتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك عينها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلكت قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديبه لكونها قرضا

## (مادة ٢٣)

اذا مات المنتفع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردها لصاحبها فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

## الباب الرابع

### (في حق السكنى)

## (مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذي جعلها الواقف له

## ( مادة ٢٥ )

من استحق بعقد وصية سكنى دار فان كانت رقبه الدار يخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بعياله وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوفا فيها على الابد أو يسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى الى ورثة الموصى (١) فان لم يخرج رقبه الدار من الثلث فالوصى له أن يسكن في مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهياة بحسب الزمان صح والاول أعدل

## ( مادة ٢٦ )

اذا تعدد المستحقون في سكنى دار موقوفة عليهم سكنها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تغلق عليها جاز للرجال المستحقين أن يسكنوا زوجاتهم معهم والنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن معهن فان كانت الدار صغيرة لا توجد بها أماكن كافية للسكنى فلا يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن

## ( مادة ٢٧ )

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فعمارتها على من له حق السكنى من ماله ويكون ما يئنيه من ماله ملكا له ولورثته من بعده وان امتنع من تعبيرها فللقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة ويعمرها بأجرها وبعد مضي المدة يردّها لصاحب السكنى

## فصل

( فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان )

## ( مادة ٢٨ )

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المتشفع بها صيانة لها

## ( مادة ٢٩ )

لمالك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف في العين المتشفع بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد فان كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفي مثله أو مادونه وليس له أن يتجاوز به الى ما فوقه

(١) يستفاد حكم فراقها من أوائل الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية غرة ١٢٩

( مادة ٣٠ )

لا يجوز لملك المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التي له حق سكناها ولا أن يرهنها وانما يجوز له اعازتها

( مادة ٣١ )

المصاريف اللازمة لثبوت العين المتسفع بها وحفظها تلزم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

( مادة ٣٢ )

اذا كانت منفعة الارض موصى بها الشخص ورقبتها الشخص آخر فان كان يوجد بالارض شيء يستغل يكون عشرها أو خراجها وما يلزم من المصاريف لسقيها واصلاحها على صاحب المنفعة وان لم يكن لها شيء يستغل فنفقته على صاحب الرقبة

( مادة ٣٣ )

اذا تلفت العين المتسفع بها أو هلكت بدون تعدى المتسفع أو تقصيره في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

( مادة ٣٤ )

اذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المتسفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها لمالكها مع امكان الرد فله ملكت فعليه ضمان قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وان لم يطلبها المالك (١)

## فصل

( في انتهاء حق الانتفاع )

( مادة ٣٥ )

ينتهي حق الانتفاع بموت المتسفع وبانقضاء المدة المعينة له ان كان له مدة وبهلاك العين المتسفع بها

( مادة ٣٦ )

اذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المتسفع في أثناءها وكانت الارض مشغولة بزراعة والزرع يقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الاولى ولورثته في الصورة الثانية الى حين ادراكه وحصاده بأجر المثل الا ان كان المتسفع مستأجرا فانه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسعى الى حين ادراكه وحصاده

(١) يستعاد حكمهما من أواخر الباب السابع في استرداد العارية الخ من الهدية مرة ٣٥٢

## الباب الخامس ( في حق ارتفاق )

### الفصل الاول

#### ( في الشرب )

( مادة ٣٧ )

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

( مادة ٣٨ )

الشرب هو نوبة الارتفاع بالماء سقيا للأرض أو الشجر أو الزرع

( مادة ٣٩ )

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لأحد مباحة لكل أحد حتى في أن يسقى منها دوايه وأرضه وأن يشق منها جداول يسقى أرضه ما لم يكن ذلك مضرا بالعامة

( مادة ٤٠ )

الترع والبحارى المملوكة ملكا عاما أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقى دوايه منها الا اذا خيف تخريبها الكثرة وليس لأحد من غير الشركاء أن يسقى أرضه منها الا بادن أصحابها وليس لأحد من الشركاء أن يشق منها برجاء أو ينصب عليها آلة تجارية أو تابوتا بلارض بقية الشركاء الا آلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه ولا يضر بنهر وماء

( مادة ٤١ )

الماء المحرز في الاواني كالحياض والصحارى مملوكة لاحق لاحد في الارتفاع به الا بادن صاحبه

( مادة ٤٢ )

من أنشأ ترعة من ماله لسقى أرضه فله الارتفاع بما فيها كيف شاء وليس لغيره أن يسقى أرضه منها الا بادن المنشئ ولا غير أن يشرب منها ويسقى دابته

( مادة ٤٣ )

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى المقتضى ريهام مع مراعاة عدم الضرر بالعامة



( مادة ٤٤ )

ليس لصاحب الارض التي تسقى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب الاراضي التي دونه على تصريف مياهها في أراضهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

( مادة ٤٥ )

إذا كان لاحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لرب الارض أن يمنعه عن اجرائه في أرضه

( مادة ٤٦ )

من سقى أرضه سقيا معتادا تتحمله أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فأنلف زرعها فلا ضمان عليه وان سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

( مادة ٤٧ )

حق الشرب يورث ويوصى بالاتقاع به ولا يباع الاتباع للارض كحق المسيل ولا يوهب ولا يؤثر

## الفصل الثاني

( في حق المرور والجري والمسيل )

( مادة ٤٨ )

القديم يبق على قدمه في حق المرور والجري والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فان كان كذلك فلا اعتباره ويرال ان كان فيه ضررين فان كان لدار مسيل قدر في الطريق العام وكان مضرا بالعامه يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

( مادة ٤٩ )

إذا كان لاحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنعه من المرور منها وله أن يقود دوابه وعربته اذا كان له هذا الحق

( مادة ٥٠ )

للبيع أن يرجع عن اباعته ولا يلزم بالاذن والرضا فان لم يكن لاحد حق المرور في عرصة اخر ومي فيها مدة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لصاحب العرصة أن يمنعه من المرور متى شاء

( مادة ٥١ )

من كان له مجرى أو سبيل ما جاز بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

( مادة ٥٢ )

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

( مادة ٥٣ )

إذا كان لأحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فحصل به خلل تسبب عنه للجار ضرر فللجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره أو إصلاحه أو عدم الإجراء فيه وإذا أراد صاحبه إصلاحه فغنه الجار من الدخول في داره يخير صاحب الدار بين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله

( مادة ٥٤ )

إذا كان لدار مسبل قدر في الطريق الخاص وكان مضراً بأهله يرفع ضرره ولو كان قديماً ولا يعتبر قدمه

( مادة ٥٥ )

لا يجوز لأحد أن يجري مسبل محله المحدث إلى دار آخر بدون إذنه إن لم يكن له حق في ذلك

( مادة ٥٦ )

لا يجوز لأحد أحداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان يضر بالعامة وإن أحدث ذلك في رفاق غير نافذ لا يجوز إلا بإذن أهله سواء أضر بهم أم لا

## الفصل الثالث

( في حقوق المعاملات الجوارية )

( مادة ٥٧ )

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعلى حائطه ويبنى ما يريد ما لم يكن تصرفه مضراً بالجار ضرراً فاحشاً

( مادة ٥٨ )

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفاً مضراً إلا بإذن صاحب الحق

( مادة ٥٩ )

الضرر الفاحش ما يكون سبباً لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الأصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الحوائج الأصلية فليس بضرر فاحش

( مادة ٦٠ )

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديماً أو حادثاً

## (مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجارية تضررا فاحشا فلا يسوغ لاحد احداث بناء يسد به شبالك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فللجار أن يكافه رفع البناء دفعا للضرر عنه

## (مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء تضررا فاحشا فلا يسوغ لاحداث شبالك أو بناء يجعل فيه شبكا كاللنظر مطلقا على محل نسائه جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشبالك أو ببناء ساتر فان كان الشبالك المحدث مرتفعا فوق قامة الانسان فليس للجار طلب سده

## (مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفا مشروعا فأحدث غيره بجواره بناء محجدا فليس للمحدث أن يتضرر من شبالك الدار القديمة ولو كانت مطلية على مقر نسائه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

## (مادة ٦٤)

اذا كان لاحد علو ولا تحرسفل فاصحاب العلو حق القرار في السفل والسقف ملك لصاحب السفل واصحاب العلو حق الانتفاع بسطحه انتفاعا معتادا ولصاحب السفل حق في العلو يستره من الشمس ويقيه من المطر

## (مادة ٦٥)

اذا كان باب السفل والعلو واحدا فلكل من صاحبيه ما استعماله مشتركا فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخرجا

## (مادة ٦٦)

اذا هدم صاحب السفل سفله تعديا يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

## (مادة ٦٧)

اذا انهدم السفل بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فان امتنع صاحب السفل من تعميره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضي فله الرجوع على صاحب السفل بما أنفقته على العمارة بالغاما بلغ قدره

وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقيمة البناء وتقدير القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازمن الرجوع

ولصاحب العلو أن يمنع في الحالين صاحب السفل من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضي ويستخلص حقه من أجرته

( مادة ٦٨ )

لا يجوز لأنى العلو أن يبقى في علوه بنا مجددا ولأن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب السفلى  
الاذا علم أنه لا يضر بالسفل فله ذلك بغير إذن صاحب السفلى

( مادة ٦٩ )

لا يجوز للجائر أن يجبر جاره على إقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزأ من  
حائطه أو من الأرض القائم عليها الحائط

( مادة ٧٠ )

إذا كان الحائط مشتركين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعلية أو زيادة في البناء  
عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضرًا بالآخر أم لا

( مادة ٧١ )

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشابا بغير إذن الآخر بشرط أن لا يتجاوز كل  
منهما ما يتحمله الحائط وليس لأحدهما أن يزيد في أخشابيه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد  
منهما أن يحول محل أخشابيه التي على الحائط عينا أو شيئا أو من أسفل إلى أعلى ولو من أعلى  
إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابيه بهذا  
صاحب الأعلى أن لا يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابيه أن لا يضر بالحائط

## الكتاب الثاني

### ( في أسباب الملك )

( مادة ٧٢ )

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث  
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

## الفصل الاول

( في العقود )

( مادة ٧٣ )

يصح أن تلك الاعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقارا أو منقولا

## (مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المباعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوع صحيتها إذا نافذا لازما سواء كانت عقارا أو منقولا

## (مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المباعة بالبيع قبل استلامها إن كانت عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يؤثرها قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لا يباع ولا اجارة إن كان منقولا

## (مادة ٧٦)

إذا استلم المشتري العين المباعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها إذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

## الفصل الثاني

## (في الهبة) (راجع الاحوال الشخصية)

## (مادة ٧٧)

الهبة تمليك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

## (مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغاً عاقلاً مالكا للعين التي تبرع بها غير محجور عليه

## (مادة ٧٩)

إذا كان المالك أهلاً للتبرع ولم يكن محجوراً عليه بدين أو سفه جازله أن يهب وهو في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

## (مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له إلا إذا قبض العين الموهوبة قبضاً كاملاً في محوز مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

## (مادة ٨١)

إذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة فلا تنفذ هبته الملك بالقبض إلا إذا قسم الواهب

الموهوب وسلمه مفزاعن غير الموهوب لامتصلا به ولا مشغولا بملكه فان سلمه شائعا للموهوب له فلا يملكه ولا ينقذ تصرفه فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك ويكون للمواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

( مادة ٨٢ )

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب له بطلت الهبة

( مادة ٨٣ )

اذا مات الموهوب له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

( مادة ٨٤ )

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لولي أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة ويقبضها عنه

وإذا كان الصبي الموهوب له مميزا فقبوله وقبضه معتبران ولومع وجود أبيه

( مادة ٨٥ )

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها من الثلث وتوقفها لو لاحد الورثة

## الفصل الثالث

( في الوصية ) ( راجع الاحوال الشخصية )

( مادة ٨٦ )

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

( مادة ٨٧ )

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغنا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا تحقيقا أو تقديرًا والموصى به قابلا للتمليك بعدموت الموصى

( مادة ٨٨ )

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء

( مادة ٨٩ )

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته إلا أن يبرئه غرماءه

( مادة ٩٠ )

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازتها الورثة الاخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

( مادة ٩١ )

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

( مادة ٩٢ )

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن ومنهما للمسلم

( مادة ٩٣ )

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلاله كوت الموصى له بعد موت الموصى بلاقبول ولارث ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصى فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الردا تنقل الموصى به الى ملك ورثته

## الفصل الرابع

( في الميراث )

( مادة ٩٤ )

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما النقيضون فيتبع في مواريتهم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وترافعوا البنا يحكم بينهم بحكم الاسلام

## كتاب الشفعة

### الفصل الاول

( في تعريفها وأسبابها واستحقاقها )

( مادة ٩٥ )

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراعلى المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

( مادة ٩٦ )

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفعين بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

( مادة ٩٧ )

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

( مادة ٩٨ )

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة فان كانت له حصة مفترزة عن العقار فلا يكون شريكا فيه والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

( مادة ٩٩ )

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ فاذا بيعت دار في زقاق غير نافذ فجميع أهله شفعاء يستوى فيه الملاصق والمقابل والاعلى والاسفل

( مادة ١٠٠ )

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقار الجار منفصلا عن العقار المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جارا مستحقا للشفعة فاذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولا قصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقا كما

( مادة ١٠١ )

إذا كان السفل لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جارا ملاصقا وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لملك فيه أو كان شريكا في خشبة موضوعة على حائط يعتبر جارا ملاصقا لا شريكا

( مادة ١٠٢ )

الطريق العام لاشفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولو تقاربت الابواب وانما تكون الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

( مادة ١٠٣ )

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك



في أرض الحائط المشترك<sup>(١)</sup> ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق  
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤوسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد الشركاء  
حصته لأحد منهم يحسب المشتري واحداً منهم في الشفعة وتقسم الحصة المباعة بينهم

## الفصل الثاني

(فما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي ثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً ولو غير قابل للقسمة وأن يكون  
بيعه صحيحاً نافذاً أو فاسداً انقطع فيه حق الفسخ خالياً عن خيار شرط البائع وأن يكون  
العوض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون داراً أو حائزاً أو أرضاً أو كرماً أو علواً أو سفلاً

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المنشوع به ملكاً للشفيع وقت شراء العقار المنشوع وأن لا يصدر من  
الشفيع رضا بالمبيع لأصراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة فيما ملك به بة بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو وراث أو وصية ولا في عقار ملك يبدل  
ليس بمالك أو استأجر شيئاً بدار أو حائز

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصداً بدون الأرض القائم عليها فإذا بيع البناء والشجر تبعاً  
للأرض ثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في الهندية من الباب الثاني في مراتب الشفعة في أواخر

( مادة ١١١ )

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستحقين لمنفعتها لا يصح بيعهم لها فلا شفعة فيها

( مادة ١١٢ )

إذا باع ولي الأمر شيئاً من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الأراضي التي في أيديهم بمسوغ شرعي كوصي اليتيم فيبيع صحیح تثبت فيه الشفعة

( مادة ١١٣ )

للاشفعة في الوقف ولأهله فإذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف

( مادة ١١٤ )

لا تجرى الشفعة في القسمة فإذا قسمت داراً وأرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعياً فيها

( مادة ١١٥ )

للاشفعة فيما يبيع بعبافسة إلا إذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري ونصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

( مادة ١١٦ )

للاشفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فتجب فيه الشفعة للشفيع أن يطلبها عند البيع بشروطها

## الفصل الثالث

( في طلب الشفعة )

( مادة ١١٧ )

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب مواثبة وطلب إشهاد وتقرير وطلب تملك

( مادة ١١٨ )

طلب المواثبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس علمه بالبيع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية بحدود المشتري لالزوما

## (مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وإن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الأول مدة لا تتجاوز سنة واحدة. فمن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط

وإن أشهد الشفيع في طلب الموائبة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاه ذلك الأشهاد فقام مقام الطرفين

## (مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب المخاصمة والمرافعة عند القاضي فإذا أخره الشفيع بعد طلب الموائبة والتقرير شهر أو أحداً بلا عذر بطلت شفعته وإن أخره بعد قبول فلا تسقط

## (مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلبها وبلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له القاضي فيما يأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له فيما فانه يبقى على شفعته حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

## (مادة ١٢٢)

انضمم للشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه إليه فانضمم هو المشتري فقط

## (مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وترافع الشفيع معه فلا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري ومتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

## (مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشرىكين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى للحاضر بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفية شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقيه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

## الفصل الرابع

( في حكم الشفعة )

( مادة ١٢٥ )

لا يثبت المالك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضي أو بأخذ من المشتري بالتراضي

( مادة ١٢٦ )

تلك العقار قضاء كان أو رضاً يعتبر شراءً جديداً في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بآئنه البراءة منهما

( مادة ١٢٧ )

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان ثمنه مؤجلاً على المشتري يأخذه الشفيع بثمن حال فان آذاه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان آذاه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

( مادة ١٢٨ )

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع فان كان آذاه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان آذاه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

( مادة ١٢٩ )

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجداً فله نقضه

( مادة ١٣٠ )

اذا بنى المشتري بناء في الدار أو الارض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما وإذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئاً من ماله بان يرضه أو يصبغه بألوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ به بالثمن وقيمة الزيادة

( مادة ١٣١ )

اذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الارض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصة أو الارض بحصتها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصة أو الارض وقيمة البناء أو الشجر وما خص العرصة أو الارض منه يدفعه الشفيع وتكون الانقاض والاخشاب للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا تخربت الدار المشفوعة أوجفت أشجار البستان المشفوع بلا تعدي أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى  
فإن كان بها أنقص أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار أو البستان يوم العقد وقيمة الانقاص والخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٣)

إذا تلف بعض الارض المشفوعة بغرق أو نحوه سقطت حصة التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط ولا رجوع له بقيمة البناء والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع بما نقص بالقلع (١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري إنما إذا تمدد المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أولاً يقبضوه ودفعوا له الثمن فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

## الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط صحته وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع امكانه والقدرة عليه وتأخير طلب المخاصمة شهراً بلا عذر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الآخرين يأخذوا العقار المبيع إن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حقه بهما الحكم له فلا يسقط ولا يكون لاحد حق فيه

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من الهندية غرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور الخ من جامع القصولين غرة ٢١٢

( مادة ١٣٨ )

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشريرين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

( مادة ١٣٩ )

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

( مادة ١٤٠ )

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها إلى ورثته

( مادة ١٤١ )

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

( مادة ١٤٢ )

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

( مادة ١٤٣ )

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه بعباً أو أجارة أو طلب من المشتري بيعه له تولية أى بمثل الثمن الأول سقطت شفعته

( مادة ١٤٤ )

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

( مادة ١٤٥ )

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

( مادة ١٤٦ )

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

## باب

( في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة )

( مادة ١٤٧ )

الاراضى الموات أى المباحة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحيائها باذن ولى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأمننا  
فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحدا منهم ما وأحيائها بان زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان الهبي مسلما والافالخراج

( مادة ١٤٨ )

اذا وجدت فى أرض عشيرة أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحوه من الجوامد التى تنطبع بالنار فإنه يكون ملكا لمالك الأرض وعليه الخمس للحكومة

وان وجدت فى أرض مملوكة لغير معين كالأرضى الحكومية تكون كلها للحكومة

( مادة ١٤٩ )

من وجدت فى أرض من الاراضى المباحة كالجبال والمفاوز كنزاً مدفوناً وعليه علامة أو نقش عملة الجاهلية فله أربعة أخماسه وخمسة للحكومة  
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو مالك الأرض التى وجدت فيها ان ادعى ملكها والا فهو لقطه

( مادة ١٥٠ )

الصيد مباح برا وبحرا ويجوز اتخاذه حرفة

## باب

( فى وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان )

( مادة ١٥١ )

من كان واضعاً يده على عقاراً أو غيره ومتصرفاً فيه تصرف المالك بلامنازع وولاه عارض مدة ١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى المالك بغير الارث من أحد ليس بذى عذر شرعى ان كان منكراً

## ( مادة ١٥٢ )

من كان واضعاً عياده على عقار متصرفاً فيه تصرف المالك بلامنازع مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف الا لعذر شرعي

## ( مادة ١٥٣ )

لواضع اليد على العقار أن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يده من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو وارث أو غير ذلك فان جرت المدة وان بلغت المدة المحددة قلنغ سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى المالك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

## ( مادة ١٥٤ )

الاستيلاء والاستيداع والاستئجار والاستعارة والاستيلاء تعتبر اقراراً بعدم الملك لمباشرة ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يرض على وضع اليد المدة المحددة قلنغ سماع الدعوى

## ( مادة ١٥٥ )

من كان واضعاً عياده على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتسلط بمروءة خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فان كان منكر للاجارة أو العارية جميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود مقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

## ( مادة ١٥٦ )

انما تسمع دعوى المالك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعي في المدة المحددة

## ( مادة ١٥٧ )

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحددة كأن كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً أو لا ولي له ولا وصي فلا مانع من سماع دعوى المالك أو الارث أو الوقف ما لم يحضر الغائب ويبلغ الصبي ويقف المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افاقة مدة تساوي المدة المحددة

## ( مادة ١٥٨ )

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحددة ما لم يرض بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحددة

## ( مادة ١٥٩ )

المطالبة في أثناء المدة المحددة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مراراً



( مادة ١٦٠ )

من كان واضعا يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى المالك عليه ممن كان معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرعا وغير ذلك وسكت عن دعواه ولولم تمض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضرا يعلم البيع ويرى التصرف كمورثه في عدم سماع الدعوى منه

( مادة ١٦١ )

لا تسمع دعوى المالك على واضع اليد من ولدا البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له والمين به وسكتوا عن دعواه ولولم يمض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

( في نزع الملك )

( مادة ١٦٢ )

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

( مادة ١٦٣ )

انما ينزع الملك من يد صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

( مادة ١٦٤ )

اذا كان المالك مدبونا ديننا فابتاع عليه شرعا يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنهما مسكنه الضروري اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي ويباع قضاء اذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالايسر فالايسر بقدر الدين

( مادة ١٦٥ )

اذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيمته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤذله ثمنه مقدرا بمعرفة من يوثق بعد الله من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مسكن من الوقف نمرة ٥١٩ تمهة ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرهالاه لما ضاق المسجد المحرام أخذوا الصحابة أرضين بكرة وزادوا في المسجد زيلبي وهذا من الأكرام الجائز اه

( مادة ١٦٦ )

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامة الا اذا استبدل بأحسن منه صقعا وأكثر نفعا وأغزر ريعا

( مادة ١٦٧ )

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يدمن هو منتفع بزراعتها لادخالها في طريق العامة أو لغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

## في العقود والمدائن والامانات والضمانات

### كتاب العقود على العموم

#### الباب الاول

( في ماهية العقد وشرائطه )

( مادة ١٦٨ )

العقد هو عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العقادين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في العقود عليه

ويترب على العقد التزام كل واحد من العقادين بما وجب به للآخر

( مادة ١٦٩ )

يصح أن يرد العقد على الأعيان منقولة كانت أو عقارا لتقليكها بعوض أو بغير عوض

( مادة ١٧٠ )

يصح أن يرد العقد على الأعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها بالاتفاق بموافقة وردها

( مادة ١٧١ )

يجوز ورود العقد على منافع الأعيان للاتفاق بموافقة أو بغير عوض اعارة وردها لصاحبها

( مادة ١٧٢ )

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الأعمال الصناعية أو على خدمة معينة

## (مادة ١٧٣)

يشترط لتحقيق كل عقد توفر ثلاثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف إليه ويشترط صحة أى عقد أهلية العاقلين وكون العقد مفيدا وكون المحل قابلا لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعا

## الفصل الاول

## (فى أهلية العاقلين)

## (مادة ١٧٤)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستيجار والشركة والحوالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقلين عاقل يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورا عليهما (راجع المادة الآتية وما بعدها)

## (مادة ١٧٥)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لا تنعقد أصلا سواء كانت نافعة له أو مضرة أو دائرة بين النفع والضرر والكبير المجنون جنونا غالبا على عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقوده التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا فان كان يجن تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام العقل تكون صحيحة نافذة

## (مادة ١٧٦)

إذا كان المحجور عليه صبيًا مميزًا أو كبيرًا معتوها تصح تصرفاته وعقوده التى تكون نافعة له ننعا محضا ونفذ ولولم يجزها الولى أو الوصى وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضررا محضا فهى كصرفات الصبي الغير مميز وعقوده لا تصح أصلا ولوأجازها الولى أو الوصى

## (مادة ١٧٧)

المحجور عليه سواء كان صبيًا مميزًا أو كبيرًا ذا عته أو رقيقا إذا عقد عقدًا من العقود الدائرة بين النفع والضرر التى لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم الا إذا أجازها الولى أو الوصى أو المولى إجازة معتبرة فان أجازها جاز ونفذت أحكامه وان لم يجزه أو أجازها وكان فيه ضرر كأن كان فيه غبن فاحش زيادة أو نقصا فلا يجوز ولا ينفذ أصلا

## ( مادة ١٧٨ )

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشراؤه وتوكيله غيره بالبيع والشراء واجارته واستئجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وارتهاؤه ويجوز إقراره بدين أو عين لمن تقبل شهادته له أو عارية أو ودیعة وحطه من الثمن بعيب قدر ما يحيط التجار وتجاوز له الحماة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن له يئنة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

## ( مادة ١٧٩ )

المجور عليه جحراً قضائياً بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويطلبها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقودها الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردها بطلت

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتاق والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الاتفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث كالأغ

## ( مادة ١٨٠ )

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلاً بالغاً مطلقاً التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له بهبة أو صدقة أو وصية

## ( مادة ١٨١ )

يشترط لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المدائن أن يكون كل من الضامن والمستودع والمتبرع بوفاء الدين المحال به عليه عاقلاً بالغاً غير مجبور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الاول ولا ينفذ في الثاني الا اذا أجازه الولي أو الوصي

## ( مادة ١٨٢ )

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالئها أو وكيلها عن مالئها ان كان عاقلاً بالغاً أو ولياً أو وصياً عليه ان كان صغيراً أو كبيراً مجنوناً أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

## (مادة ١٨٣)

يشترط للزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعتها أن تكون عارية عن الخيارات

## (مادة ١٨٤)

يجوز للحر العاقل البالغ غير المحجور عليه أن ياشترى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره  
فمن باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق  
والاحكام

## (مادة ١٨٥)

من باشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو ائارة أو ابداع أو رهن أو قرض  
فان كان وكيل من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقا سواء أضاف الوكيل العقد  
لموكله أو لنفسه

وان كان وكيل من جهة طالب التملك فان أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وان  
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض الا اذا بلغ على سبيل  
الرسالة

## (مادة ١٨٦)

من باشر بالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والاجارة  
والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

## (مادة ١٨٧)

اذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه فان كان لبيع  
أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة  
بالثمن والاجرة وببدل الصلح واذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يكون للمشتري  
أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الاجرة أو بدل الصلح

وان كان وكيل ابشرا شئ أو استأجره أو المصالح عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه  
أو استأجره وعليه دفع غنه أو أجره وبديل ما صالح عنه  
فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلامطالبة للوكيل ولا عليه بما يترتب  
على العقد من الحقوق والواجبات

## (مادة ١٨٨)

الاب المستور حاله اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع أو اجارة

وكان تصرفه بمثل القيمة أو ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنسه أو عنته

( مادة ١٨٩ )

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلا الا اذا كان بضعف القيمة سواء كان المبيع عقارا أو منقولا فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقة

( مادة ١٩٠ )

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو ييسر الغبن جائز لازم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغبن فالحش لا يصح تصرفه أصلا ولا اجازته

## الفصل الثانى

( فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا )

( مادة ١٩١ )

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعتها رضی العاقدین بلا اكرام ولا اجبار

( مادة ١٩٢ )

الاكرام نوعان ملجئ وغير ملجئ  
فالاکراه الملجئ يعدم الرضا ويقسد الاختيار ويكون بالتهديد باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس أو عضو أو باتلاف كل المال والاکراه الغير الملجئ يعدم الرضا أيضا لكنه لا يقسد الاختيار ويكون بالتهديد بالحبس والقيّد المديدين وبالضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

( مادة ١٩٣ )

الاكرام بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم يعدم الرضا أيضا

( مادة ١٩٤ )

يختلف الاكرام باختلاف أحوال الأشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة وشدة وضعفا

## (مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكروه قادراً على ايقاع ما تهدد به وأن يخاف المكروه وقوع ما صدر تهديده به في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المكروه به ان لم يفعل الامر المكروه عليه فان كان الجبر غير قادر على ايقاع ما تهدد به فلا يكون الاكراه معتبراً

## (مادة ١٩٦)

اذا عقد المكروه العقد في غياب الجبر ولم يرسل الجبر أحداً ليردّه اليه ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقد طوعاً بعد

## (مادة ١٩٧)

الرضا شرط لصحة العقود التي تحتل الفسخ فتمسك بقواته وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها  
فنأكره اكراهاً معتبراً بأحد نوعي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

## (مادة ١٩٨)

لا يصح أيضاً مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو مال  
فنأكره اكراهاً معتبراً لمجئنا أو غير مجئنا على ابراء مديونه أو كفيل مديونه فأبرأه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

## (مادة ١٩٩)

الكنالة والحوالة لا يبحان أيضاً بالاكراه فنكفل عن غيره كرها أو قبل حوالة دين عليه جبراً فلا يلزمه شيء مما التزم به قهراً

## (مادة ٢٠٠)

لا يصح الاقرباء بالاكراه فنأكره اكراهاً معتبراً على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقر بما أكره عليه يوقع به المكروه ما تهدد به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفاً من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به  
الزوج ذو شوكة على زوجته فنأكره زوجته بالضرب أو منعها عن اهلها التهب له مهرها فوهبته له وهي خاتمة فلا نصح الهبة ولا تبرأ ذمتها من المهر

## (مادة ٢٠١)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به

فمن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المعتق كرها بقيمة معتقه على من أكرهه إذا أعتقه لغير الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

( مادة ٢٠٢ )

من أكره على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الإكراه ولا يطلحق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

( مادة ٢٠٣ )

عقد المكره ينعقد فاسدا لا باطلا فيقبل الاجازة فان أجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة ينقلب صحيحا

( مادة ٢٠٤ )

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على إجازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد المالك بالقبض فان كان المكره عليه عقد بيع يملك المشتري المبيع بقبضه ملكا فاسدا ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها الخياران شاء ضمن المكره له على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

( مادة ٢٠٥ )

البائع المكره ولو أثاره من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي تحتمل الفسخ ويسترد العين التي أكرهه على بيعها حيث وجدها وان تداولتها الأيدي فان هلكت العين في يد المشتري ضمن قيمتها وللبيع الخياران شاء ضمنه وان شاء ضمن الجبر فان ضمن الجبر فله الرجوع بما ضمنه على المشتري فان كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده بلا تعد منه فلا ضمان عليه وكذا الاضمان على البائع المكره ان قبض الثمن مكرها وهلك في يده بلا تعد منه

## الفصل الثالث

( في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود )

( مادة ٢٠٦ )

الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون الا اذا كان فيه تغير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تغير اذا كان المغبون غبنا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الفاحش مال وقف



## (مادة ٢٠٧)

اذا وقع غلط في محل العقد وكان العقود عليه مسمى ومشارا اليه فان اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وان اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويخير العاقد لفوات الوصف ان شاء أمضى العقد وان شاء نقضه  
فاذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو بيع هذا النصف ليلا على أنه ياقوت أجزأ فظهر أصغر صح البيع والمشتري بالخيار بين امضائه وفسخه

## الفصل الرابع

(في محل العقد وفائده وقصد شرعيته)

## (مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن يكون محل العقد مالا عينيا كان أو دينيا أو منفعة أو عملا

## (مادة ٢٠٩)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من البديلين معينين تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنتفي به الجهالة الفاحشة ولا يكتفى بذكر الجنس عن القدر والوصف

## (مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء المعدوم الذي سيوجد في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

## (مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصده مصاد غير شرعي

## الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

## (مادة ٢١٢)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلتزم بها غيرهما ولا يجوز فسخ العقود اللازمة لابتراضهم ما في الاحوال التي يجوز فيها فسخها

## ( مادة ٢١٣ )

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الاعيان المالية اذا وقع مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

## ( مادة ٢١٤ )

عقد المعاوضة من الجانبين اذا وقع على منافع الاعيان المالية مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة لصاحب العين

## ( مادة ٢١٥ )

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع حكمه الابتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضا تاما ومثله عقد الهبة بشرط العوض فانه لا يتم الا قبض العوضين

## ( مادة ٢١٦ )

اذا انعقد العقد موقوفا غير نافذ بأن كان العاقد فضوليا تصرف في ملك غيره بلا اذنه أو كان العاقد صبيما غير اقل يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ر وقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

## ( مادة ٢١٧ )

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتا ووصفا والمراد بمشروعيته ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادرا من أهله مضافا الى محل قابل لحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقرونا بشرط من الشروط المفسدة للعقد

## ( مادة ٢١٨ )

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحا باعتبار أصله لا خلال في ركنه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولا جهالة فاحشة أو يكون العقد خاليا عن الفائدة أو يكون مقرونا بشرط من الشروط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه الا قبضه برضا صاحبه

## (مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصلا ولا وصفا أى ما كان في ركنه أو في محله خلل بأن كان الإيجاب والقبول صادرين من ليس أهلا للعقد أو كان المحل غير قابل للحكم العقد وهو لا ينعقد أصلا ولا يفيد الملك في الأعيان المالية ولو بالقبض

## (مادة ٢٢٠)

العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني

## الباب الثماني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)  
(وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح)

## الفصل الاول

(في ماهية الشرط والتعليق)

## (مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)  
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع اقتران بداية من أدوات الشرط  
(مادة ٢٢٢)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معقدة بشرط ولا مضافة الى وقت مستقبل وهذا يقع حكمه في الحال

## (مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بمحادثه مستقبله  
والمعلق يتأخر انعقاده سببا لوجود الشرط فعند وجوده ينعقد سببا مفضيا الى حكمه (٢)

(١) الذى في تعريفات السيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشئ ويكون دارجا في ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده وفيل الشرط ما سوف وجود الحكم عليه

وفي الشرح عبارة عما يضاف الحكم اليه وجودا عند وجوده لا وجوبا

(٢) استفاد حكم المعاق والمضاف الآتى من كتاب الايمان من الاشياء للحموى غرة ٣٧٣ مطبعة اسلامبول

( مادة ٢٢٤ )

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً

( مادة ٢٢٥ )

العقد المعلق على أمر محقق يجزى في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

( مادة ٢٢٦ )

العقد المضاف هو ما كان مضافاً إلى وقت مستقبل والمضاف ينعقد سبباً في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه إلى حلول الوقت المضاف إليه

( مادة ٢٢٧ )

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمه ويؤكده موجباً أو معتبراً فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

( مادة ٢٢٨ )

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولوازمه ولا مما يؤكده موجباً ولا جرى به العرف وكان به نفع لأحد العاقدين أو لا أدى غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا نفع فيه لأحد العاقدين ولا أدى غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقرراً به صحيح

## الفصل الثاني

( في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط )

( والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به )

( مادة ٢٢٩ )

كل ما كان مبادلة مال بمال كبيع والشراء والإيجار والاستئجار والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا تعليقه به بل تفسد إذا اقترنت أو علقت به

ومثل ذلك إجازة هذه العقود فإنها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به

(مادة ٢٣٠)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والخروج على الصبي من التجارة فإنه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلق به وكذلك الرهن والاتالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط

(مادة ٢٣١)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعناق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يخلف بها كتحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقه بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٢٣٢)

الحوالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة

## الفصل الثالث

( في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه )

(مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تعليقه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف والعارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

(مادة ٢٣٤)

كل ما كان تعليقه في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والابراء عن الدين

## الباب الثالث

( في أنواع الخيارات )

### الفصل الاول

( في خيار الشرط )

( مادة ٢٣٥ )

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بقضائه أو امضائه في مدة ثلاثة أيام لأكثر في العقود كلها إلا في الوقف والكفالة وللحتم بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتمتد مدة الخيار من وقت العقد لو كان الشرط فيه فلو بعده في وقت الشرط

( مادة ٢٣٦ )

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والاجارة والمسافة والمزارعة وقسمة القيمات المتحدة والمختلفة جنسا والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة والابراء والوقف والاقالة والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطابئين الأولين

( مادة ٢٣٧ )

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار والوكالة والهبة والوصية

( مادة ٢٣٨ )

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقلين أو لاحدهما دون الآخر أو لاجنبي

( مادة ٢٣٩ )

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقلين فلا يخرج البدلان عن ملكهما

وان جعل خيار الشرط لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

( مادة ٢٤٠ )

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولا أو فعلا في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القولي لا الفعلي والمراد بالفسخ القولي أو الفعلي كل قول أو فعل يصدر عن له الخيار دالا على فسخ العقد

## (مادة ٢٤١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم اذاً أجازة من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولولم يعلم الآخر  
والاجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

## (مادة ٢٤٢)

اذا كان الخيار مشروطاً بالكل من العاقلين فأجازته أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فان كان أحدهما قد فسخه فليس للآخر اجازته وان أجازته فلا تعتبر الاجازة سواء سبقه الفسخ أو الاجازة أو وقعا معاً أو فعل ما يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

## (مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بمضى مدة الخيار بدون فسخ ولا اجازة للعقد من شرط له الخيار

## (مادة ٢٤٤)

يلزم العقد أيضاً بموت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو اجازته ولا يخلفه وارثه

فان كان الخيار للمتبايعين معا ومات أحدهما لزم العقد من جهته ويبقى الحي على خياره الى انتهاء المدة

## الفصل الثاني

### (في خيار الرؤية وخيار العيب)

## (مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط في أربعة مواضع وهي الشراء للايمان التي يلزم تعيينها ولا يثبت ديناً في الذمة والاجارة وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شئ بعينه ولا يثبت خيار الرؤية في القعود التي لا تحتل الفسخ

## (مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم ير من الاعيان التي يلزم تعيينها واستأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراض ما لا مشترك من القيمات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صلح عن دعوى مال معين على شئ معين لم يره فهو مخير في هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصة التي أصابته في القسمة أو بدل الصلح ان شاء قبل وأمضى العقد وان شاء فسخه

ونقض القسمة ولحق الفسخ والرد قبل الرؤية وبعدها ما لم يوجد ما يطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لاقبلها

( مادة ٢٤٧ )

خيار الرؤية يبطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعدها

فان تصرف تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار البائع والهبة بالتسليم العين الموهوبة للموهوب له يبطل الخيار بعد الرؤية لاقبلها وكذلك يبطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار الى ورثته

( مادة ٢٤٨ )

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد فمن عقد شراء أو اجارة أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيمات أو المثليات المتحدة أو المختلفة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شئ بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمة بخيار العيب اذا وجد في مشريه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيباً قديماً لم يعلم به وقت العقد أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب فان وجد شئ من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمة

## كتاب البيع

### الفصل الاول

( في عقد البيع )

( مادة ٢٤٩ )

عقد البيع هو تعليق البائع ما لا يشتري بمال يكون ثمناً للبيع

( مادة ٢٥٠ )

لا يصح البيع الا براضى العاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وتعيين الثمن والثمن الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع



## (مادة ٢٥١)

ينعقد البيع بإيجاب وقبول أي بكل لفظين منبئين عن معنى التملك والتملك

## (مادة ٢٥٢)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطأ بإصح أنه قاده بهما تحريرا أو مكتوبة (١)  
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب إلى رجل اشترت عبدك  
هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعتك منك كان بيعا وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة  
للاخرس

## (مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتناول والتعاطى ولومن أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير  
معلوم مالم يصح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

## (مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع باتا منجزا وأن يكون بشرط الخيار  
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للمشتري أو لهما معا

## (مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده كمن وجبه  
وبالشرط الذي جرى به عرف البلدة وعاداتها ويعتبر الشرط  
ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه نفع لاحد العاقلين ولا لآدمي غيرهما ويلغو الشرط

## (مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده كمن وجبه ولا جرى  
به العرف وفيه نفع لاحد العاقلين أو لآدمي غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

## (مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو واحدة مستقبله ولا يصح اضافته الى وقت مستقبل

## (مادة ٢٥٨)

يصح بيع المتوكل بالمعجل في السلم بشرطه

## (مادة ٢٥٩)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كاجرة كيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع

(١) كذا يفهم من الهندية من الثاني في البيوع عن الظهيرية

وكذا أجرة دلال إذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجر نقده ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة السندات والحجج تكون على المشتري

## الفصل الثاني

( في العاقدين )

( مادة ٢٦٠ )

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العاقدين أهلاً للعقد (أي عاقلًا عميزًا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

( مادة ٢٦١ )

يشترط لنفاذ البيع أن يكون البائع مالكًا لشيء أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير

( مادة ٢٦٢ )

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشراء من غير إكراه ولا إجبار

( مادة ٢٦٣ )

أياء الآخرس خلقة أي اشارته المعروفة كالبيان باللسان فإذا باع الآخرس أو اشتري شيئاً بأشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادرًا على الكتابة وكاتبه كإشارته

( مادة ٢٦٤ )

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على إجازة بقية الورثة ولو كان بثن المثل فإن أجازوه جاز وإن لم يجزوه بطل

( مادة ٢٦٥ )

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بثن المثل أو بغير يسير ولا بعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استغراق الدين (١)

( مادة ٢٦٦ )

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن فهو محاباة تعتبر من ثلث ماله فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي به الزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها

(١) راجع تنقيح المحامدية من أقرار المريض

بان زادت عليه بخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا كمال مانقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٢٦٧)

اذا باع المريض لاجني شيئاً من ماله بمحابة فاحشة أو يسيرة وكان مديوناً بدين مستغرق لماله فلا تصح المحابة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فان شاء بلغ المبيع تمام القيمة والافسخ البيع فان كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولأن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وان كان هو الذي أقامه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير المحق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغبن يسير لا فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي لولده قيمياً يأخذ الثمن من الأب ثم يسلمه اليه ليحفظه لولده وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضمانه على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلو اشتري هذا الوصي من القاضي أو باع جاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولأن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم الا اذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه اليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

(١) دليله في تنقيح المحامدية من باب اضرار المريض فتعتبر المحابة ولو يسيرة مع استغراق الدين من نمرة ٦٧

## باب

( في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع )

### الفصل الاول

( في شروط المبيع وأوصافه )

( مادة ٢٧٢ )

يشترط أن يكون المبيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدورا للتسليم وأن يكون معلوما عند المشتري علما نافيا للجهالة الفاحشة

( مادة ٢٧٣ )

إذا لم يكن المبيع معلوما عند المشتري بأن كان غائبا فإنه يعلم ببيان أحواله وأوصافه المميزة عن غيره

وإن كان المبيع حاضرا في المجلس تكفي الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

( مادة ٢٧٤ )

المبيع يتعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسلمه بعينه

( مادة ٢٧٥ )

يصح البيع والشراء للمال بمره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحا

( مادة ٢٧٦ )

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه عالما وقت الشراء أنه هو مرثيه السابق (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الاصيل ورضاه

( مادة ٢٧٧ )

من اشترى شيئا وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرد ما لا إذا وجد متغيرا عن الحالة التي رآه عليها

وتكفي رؤية ما يبدل على العلم بالقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

(١) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أو خرباب خيار الرؤية من غرة ٩٦

## (مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئا ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع وردّه ولو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

## (مادة ٢٧٩)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وردّ المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة ما لم يصدر منه ما يطله قولاً أو فعلاً أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

## (مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعى وبيعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه أو بعد جسده وذوقه وشمّه أو بعد نظره وكيله في الشراء أو وكيله بالقبض اذا قبضه ناظر اليه

## (مادة ٢٨١)

الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفي رؤية الانموذج منها فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيراً بين قبوله بالثمن المسمى أو ردّه بفسخ البيع

## (مادة ٢٨٢)

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع داراً أو خاناً رؤية كل حجرة أو قاعة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفي برؤية واحدة منها

## (مادة ٢٨٣)

اذا بيعت بجملة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفي برؤية بعضها

## (مادة ٢٨٤)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لكان يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع وردّها جميعاً وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

## (مادة ٢٨٥)

اذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً

لغير بأن باعه بيعاً مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب التمن اذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية الى ورثته ( مادة ٢٨٦ )

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بتمنه قبل رؤيته وله استرداد التمن الذي نقده اذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية ( مادة ٢٨٧ )

اذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فلا خيار بين أخذه بكل التمن المسمى أو رده بفسخ البيع فان تصرف فيه تصرف الملاك فلا حق له في رده وان حدث فيه ما يمنع الردي يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من التمن وان مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ الى ورثته

## الفصل الثاني

( فيما يجوز بيعه وما لا يجوز )

( مادة ٢٨٨ )

يجوز بيع كل ما كان مالا موجوداً متقوماً مملوكاً في نفسه مقدوراً للتسليم

( مادة ٢٨٩ )

بيع المعدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل

( مادة ٢٩٠ )

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للاكل ام لا

( مادة ٢٩١ )

ما تلاحق أفراده وتبرز شيئاً نفسياً كالقواكه والازهار والخضراوات ان كان قد ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيرزبها صفقة واحدة

( مادة ٢٩٢ )

بيع ما لا يعد مالا أصلاً وما ليس مقدوراً للتسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض مملوكة للبائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العلو دون السفل الا اذا كان العلو قائماً فلو سقط لا يجوز بيعه بل يطل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العلو لصاحب السفل يجوز لصاحب السفل أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبنى على السفل علواً آخر مثل الأول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصّة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصّة مشاعة في بناء أو شجرة قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللأجنبي

(مادة ٢٩٧)

ما يترب على بيعه مشاعاً ضرر للبائع وللشريك فلا يصح بيعه مشاعاً فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن اذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزاً ولا يجوز للشريك أن يبيع حصّة مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو ان قطعه من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحاً

(مادة ٢٩٨)

ما من ضرر للبائع والشريك يجوز بيعه مشاعاً فيصح بيع الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الأرض سواء يبيع ذلك للشريك أو للأجنبي

(مادة ٢٩٩)

بيع المرهون والمستأجر ينعقد موقوفاً على اجازة المرتهن والمستأجر فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انقضت الاجارة نفذ البيع ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفي ما قدمه من الاجرة الغير المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه أو أبرأ المرتهن منه يتم البيع

وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للتوجر والراهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجارة والراهن

( مادة ٣٠٠ )

من باع ملك غيره لا يخرجه من ملكه ان يغيره موقوفاً على اجازة المالك فان اجازته نفذ والابطل

( مادة ٣٠١ )

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير اذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حياً وأن يكون المبيع قائماً على حاله لم يتغير تغيراً يبعده شيئاً آخر وأن يكون الثمن باقياً ان كان عرضاً معنا

( مادة ٣٠٢ )

اذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته وكيلاً له عنه في البيع ويطالب الفضولي بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرئ وسكوت المالك عند بيع الفضولي ماله بلا اذنه لا يكون رضاه بالبيع

( مادة ٣٠٣ )

اذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدى للفضولي الثمن غير عالم وقت الاداء أنه فضولي باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائماً وبمثله ان كان هالكاً وان كان قد أداه اليه عالم أنه فضولي وهلك الثمن في يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

( مادة ٣٠٤ )

اذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها له بدون اذن مالكها فهلكت في يد المشتري فللمالك أن يضم من قيمتها أيهما شاء من الفضولي أو المشتري وأيهما اختار ضمناه برئ الآخر

## الفصل الثالث

( في كيفية بيع المبيع )

( مادة ٣٠٥ )

المبيع اما أن يكون مثلياً أو قيمياً فالمثلي ما يوجد له مثل في التجريد دون تفاوت يعتد به ومنه العدييات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة وأفرادها تفاوت في القيمة والقيمي ما لا يوجد له مثل في التجريد أو يوجد لكن يتفاوت في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة



## (مادة ٣٠٦)

المكيل والموزون الغير النقد والعددى المتقارب يصلح أن يكون مبيعا وأن يكون ثمنا

## (مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بان يباع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدا بيد لانسبة

## (مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع حنطة بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساوا كيلا ووزنا

فان تفاضلا بان كان أحدهما أكثر من الآخر ففسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطيب والرديء فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر رديئا اذا تساوى المكيلان كيلا والموزونان وزنا

ويكفي العلم بمساواة البدين في مجلس العقد فلو تباع مكيلا بمكيل من جنسه وموزونا بموزون من جنسه مجازفة وعلم التساوى في المجلس جاز

## (مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كيلا ووزنا وعددا وذرا بشرطه يصح بيعها جزافا بشرط أن يكون المبيع مميزا ومشارا اليه

## (مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في بعضها ضرر والعدديات جزافا جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدّها

وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعدة فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعدة قابضا لها حتى تكال وتوزن وتعدّ

## (مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بعضها ضرر جزافا أو بشرط الذرع والعدّ وقد سمى الثمن جلة جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمى لكل ذراع أو رطل ثمنا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

## (مادة ٣١٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدته أو بيان ثمنها جلة

( مادة ٣١٣ )

ما جاز بيعه منفردا يجوز استثنائه من البيع

( مادة ٣١٤ )

كما يصح بيع العقار المحدود بالمتر والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

( مادة ٣١٥ )

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيمين أو مثلين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك  
يعين ثمن كل منها على حدته ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أو ياشاء بثمنه أو للبائع  
بأن يعطى أيأراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

( مادة ٣١٦ )

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشيئين في يده  
فليس له أن يلزمه المعيب إلا برضاه فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

( مادة ٣١٧ )

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن هلك  
معا بطل العقد

( مادة ٣١٨ )

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشيئين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده  
أمانة فإن هلك معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالتحيز بحاله وإن تعيبا متعاقبا  
تعين أخذ ما تعيب أولا

( مادة ٣١٩ )

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه الى وارثه ويجبر على تعيين الشيء الذي يريد اعطائه  
إن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه إن انتقل لوارث المشتري ويطالب بثمنه

## الفصل الرابع

( في الثمن )

( مادة ٣٢٠ )

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص  
والقيمة هي ما تقوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

## (مادة ٣٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

## (مادة ٣٢٢)

إذا كان الثمن حاضرا يعلم بمشاهدته والاشارة اليه وان كان غائبا يعلم بوصفه وبيان قدره

## (مادة ٣٢٣)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت ماليتهامع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والافسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر ينقلب العقد صحيحا لارتفاع المفسد قبل تقررته

## (مادة ٣٢٤)

اذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

## (مادة ٣٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لافي زمن الايفاء

## (مادة ٣٢٦)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل الى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا ويجوز اشتراط تقسيط الثمن الى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه ان لم يوف القسط في ميعاده يتجهل كل الثمن

## (مادة ٣٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لامن وقت العتد اذا كانت مدة الاجل منكورة لامعينة فالوفيه خيار فخذ سقوط الخيار وللمشتري بثمن مؤجل الى سنة منكورة أجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكورة فلو معينة أو لم يمتنع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

## (مادة ٣٢٨)

لا يحل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

## (مادة ٣٢٩)

البيع المطلق الذي لم يذكروا في عقده تأجيل الثمن أو تعجيله يجب فيه الثمن مجعلا ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلا أو مقسطا بأجل معلوم فان كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية (١)

(١) دليله في الاشباه من القاعدة السادسة العامة محكمة

## ( مادة ٣٣٠ )

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا انما اذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون الا بتلك من عليه الدين لا لغيره

## ( مادة ٣٣١ )

اذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري ان لم يؤد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشرط فان أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لم يلزم البيع وان لم يؤد في المدة المعينة أو مات في أثناءها قبل أداء الثمن فسد البيع (١)

## باب

## ( في حكم البيع )

## ( مادة ٣٣٢ )

حكم البيع المنعقد صحيحاً لازماً ان ثبت في الحال ملك المبيع للمشتري ومالك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولورثته ان مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المذوق أو العقار أو حقاً من حقوقه

## ( مادة ٣٣٣ )

يترب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور  
الاول الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً  
الثاني الزام البائع بدفع قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد ألزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن  
الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بينة أو اقرار المتعاقدين أو هلاك فيد البائع أو استهلاك بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ البيع  
الرابع ضمان المشتري ثمن البيع اذا قبضه قبل دفع الثمن  
والبيع الصحيح هو البيع الجائز المشروع ذاتاً ووصفاً

(١) قوله أو مات أي المشتري في أثناءها الخ هذا على خلاف ما في شرح الدرمن خيار الشرط الا انه في رد المختار ذكر انه بحث لصاحب النهر ونقل عن شرح البيري عن خزانة الاكل بطلان العقد بذلك اهـ

## (مادة ٣٣٤)

إذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صبيًا ميمزاً أو صبية كذلك فلا يفيد ملك المبيع للمشتري ولأملك الثمن لصاحب المبيع إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

## (مادة ٣٣٥)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى ملك المشتري إلا إذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع إلى ملك المشتري ولا الثمن إلى ملك البائع إلا إذا أجاز المشتري في المدة إجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كالموكل لو كان الخيار له وحده

## (مادة ٣٣٦)

إذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعبه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان بذل المشتري أو بفعله أجنبي أو بآفة مماوية أو بفعله المبيع

## (مادة ٣٣٧)

إذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه برضائه وإذا تعذر ردّه ضمنه بمثله لومثلياً والافقيته يوم قبضه

## (مادة ٣٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا ينعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

## (مادة ٣٣٩)

البيع الباطل هو ما أورث خلافاً في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلافاً في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعاً أصلاً ولا وصفاً والبيع الفاسد ما كان مشروعاً أصلاً ولا وصفاً

## باب

( في تسليم المبيع )

### الفصل الاول

( في كيفية التسليم ومكانه ووقته )

( مادة ٣٤٠ )

التسليم في المبيع هو أن يخلى البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

( مادة ٣٤١ )

التخلية قبض حكم وهي تختلف بحسب حال المبيع فان كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نحوه مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح الى المشتري مع الاذن له بقبضه كما يكون بالتخلية بين المبيع والمشتري والاذن له باستلامه ان كان المبيع قريبا منه

( مادة ٣٤٢ )

اذا كان المبيع أرضا فتسليمها الى المشتري يكون بالتخلية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضها بان تكون قرية منه

فان كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد اذن البائع له بالقبض

( مادة ٣٤٣ )

اذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله الى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والاذن بالقبض

فان كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق الى المشتري مع الاذن له بقبضه

( مادة ٣٤٤ )

كيل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الاوعية والجوارق التي هيها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليمها

( مادة ٣٤٥ )

اذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو ب عقد فاسد فاشترها من المالك ينوب القبض الاول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يصير قابضا بمجرد العقد الا أن يكون المبيع بحضرته أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمتاع للبائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المتاع والأرض من الزرع ويجبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا انقده الثمن

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذا من البائع له باقبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أدأوه بلا اذن بآئعه فلا يكون قبضه معتبرا والبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري ينقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولزم بآئعه أو يبعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضا للمبيع وان وهب المشتري الامين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبله وقبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجودا (٣)

(١) يستفاد حكم فقريهما من أواخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الانقروية نمرة ٢٥٥ ونمرة ٢٥٦ من البيوع

(٢) نقلها في تنقيح الحامدية من البيوع وهو ظاهر المذهب اهـ

(٣) نقلها في الانقروية من أوسط البيوع في الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الثانية في أوائل البيع

## ( مادة ٣٥٢ )

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور (١)

## ( مادة ٣٥٣ )

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لا أخذه فسد

## ( مادة ٣٥٤ )

إذا بيعت جله من المكملات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بيع بعضها ضرر أو من العدييات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جله ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المبينة نامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد للمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

## ( مادة ٣٥٥ )

إذا بيعت جله من الموزونات أو المذروعات التي في بيع بعضها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جله ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها نامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بينه فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولأخيار للبائع

## ( مادة ٣٥٦ )

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بيع بعضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري مخير إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي يينه لكل رطل أو ذراع

(١) يستفاد من عبارتي الانقروية والخالية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٢) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندي من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المحتار من كتاب البيوع أيضاً اهـ

(٣) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المحتار من آخر فصل فيما يخل في البيع تبعاً بالعزو إلى عهد نقله عن البحر ونقله في الخالية من أوائل فصل في الشروط المفسدة للبيع اهـ



## (مادة ٣٥٧)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تأملزم البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً

## (مادة ٣٥٨)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان آحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تأملزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

## (مادة ٣٥٩)

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

## الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع اقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

## (مادة ٣٦٠)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالاً ولو كان المبيع شئتين أو جله أشياء بصفة واحدة وسمى لكل منها ثمناً فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

## (مادة ٣٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع بإعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبرائه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

## (مادة ٣٦٢)

إذا أحال البائع أحدًا على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو بما بقي له منه إن كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع (١)

## (مادة ٣٦٣)

إذا أحال المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو بما بقي في ذمته إن كان أتى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع بعالج من الضرر والمختار غرة ٤٣ وفي النامية حلال محمد في إحدى روايته

( مادة ٣٦٤ )

إذا كان الثمن مؤجلاً في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه إلى المشتري ولا يطاق البه بالثمن قبل حلول الاجل

( مادة ٣٦٥ )

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

( مادة ٣٦٦ )

إذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان مدفوعاً

( مادة ٣٦٧ )

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً

( مادة ٣٦٨ )

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع وتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لو مثلياً أو قيمته لو قيمياً وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

( مادة ٣٦٩ )

إذا مات المشتري مفلساً بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبايع أسوة الغرماء ولو وجد ممتاعه باقياً بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

( مادة ٣٧٠ )

إذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبايع أحق بحبسه إلى أن يستوفي الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضي ويؤدى البائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع تمامه فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

( مادة ٣٧١ )

إذا مات البائع مفلساً بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

(١) يستفاد حكمهما أو أحدهما فيما يدخل في البيع تبعاً للحل من رد المختار غمرة ٤٤

## فصل

( في مصاريق التسليم ولوازم اتمامه )

( مادة ٣٧٢ )

المصاريق المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريق الحمل

( مادة ٣٧٣ )

على البائع مصاريق التسليم كاجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

( مادة ٣٧٤ )

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

## فصل

( فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل )

( مادة ٣٧٥ )

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من متناولات المبيع أو كان متصلا بالارض اتصال قرار سواء كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع تبعا بلا ذكر

( مادة ٣٧٦ )

فما يدخل في الدار بمحدودها كل ما كان مبنيا أو مثبتا فيها أو متصلا ببنائها اتصالا لا ينفصل عنه ويدخل فيه بستانها الداخل فيها لا الخارج عنها ولو كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها فمدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من توابه المتصلة به فلا يدخل في البيع الا اذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على أن البائع لا يضمن به ولا يمنع عن المشتري

( مادة ٣٧٧ )

ويدخل في بيع الارض تبعا بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها البقاء والتأيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينتفع بها الا حطبها أو الاشجار المغروسة المعدة لقطعها من وجه الارض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل ما ليس (١) لقطعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(١) قوله وكل ما ليس الخ كاصول الرطبة والقصب ونقلها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع الاراضي والكروم اه

## ( مادة ٣٧٨ )

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى توابعه التى لا بد له منها ولا تقصد الا لاجل يدخل  
فى البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق فى العقد  
فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقها دخل فى البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق  
المسيل وان لم ينص فى العقد على بيعها بحقوقها ومرافقها فلا تدخل الطريق الخاص بها  
ولا الشرب ولا المسيل

## ( مادة ٣٧٩ )

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل فى البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق  
فلا يدخل فى بيع الارض تبعاً للزرع الذى نبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذى لم ينبت وما نبت  
ولا قيمة له

## ( مادة ٣٨٠ )

لا يدخل الثمر فى بيع الشجر الا اذا اشتراطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل  
ما قلعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

## ( مادة ٣٨١ )

ما كان فى حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينتفع بالمبيع الا به فانه يدخل فى البيع بلا ذكر  
فاذا بيعت بقرة حاوب لاجل لبنها يدخل فلها الرضيع فى البيع تبعاً

## ( مادة ٣٨٢ )

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة على الشجرة وان قلعه المشتري فله أن  
يغرس فى مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعه فلا تدخل فى بيعها الارض الحاملة لها  
ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما تنماهى اليه عروقها فان قلعهام من وجه  
الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فانبثت  
منها فهو للمشتري

## ( مادة ٣٨٣ )

وان اشترى شجرة للقلع وكان فى قلعهام من الاصل ضرر للبائع يقطعها من وجه الارض من  
حيث لا يتضرر به البائع ولو انهم دم فى قلعهام حائط ضمن القالع ما نشأ من قلعه

## ( مادة ٣٨٤ )

كل ما يدخل فى البيع تبعاً اذا هلك قبل التسليم لا يقابل به شئ من الثمن فلواشترى داراً فانهم دم  
بناؤها قبل التسليم خيرا للمشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاء ترك (١)

(١) نملها فى هامش الانقروية من أول فصل فى هلاك المبيع والثمن بنقرة ٢٥٦

(مادة ٣٨٥)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك إلى الشارع فالمشتري أن يردّه للبائع أن لم يعلم بذلك وقت البيع<sup>(١)</sup>

(مادة ٣٨٦)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والنتاج تكون حقاً للمشتري<sup>(٢)</sup>

## فصل

(في أداء الثمن)

(مادة ٣٨٧)

يجب على المشتري أن ينقد الثمن أولاً في بيع سلعة بنقد أن أحضر البائع السلعة ما لم يكن الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره<sup>(٣)</sup>

(مادة ٣٨٨)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو نقد بمثلها يسلم المبيع والثمن معاً

(مادة ٣٨٩)

إذا كان الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم يلزم أدؤه عند حلول أجله وإن كان مقسطاً على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فإن تأخر المشتري عن أداء قسط لاتصير الاقساط الاخرى حالة الا اذا كان ذلك مشروطاً في العقد

(مادة ٣٩٠)

يجل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يجل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماً أو محلول الاجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٣٩١)

إذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فإن كان مما له أجل ومؤنة صح التعيين ويلزم أدؤه في المكان المشروط أدؤه فيه وإن كان مما لا أجل له ولا مؤنة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(١) نقلها في الحاشية من آداب ما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل اه غرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهدية في أوسط الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم اه غرة ٣١

(٣) نقله في الانقروية من أوائل الخيارات آخر غرة ٣٦٤

( مادة ٣٩٢ )

لا يجوز بأي وجه كان للمشتري أن يجبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

( مادة ٣٩٣ )

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً ان كان مجزئاً أو عند حلول أجله ان كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

( مادة ٣٩٤ )

لا يجوز للقاضي أن يهمل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسراً لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الميسرة

( مادة ٣٩٥ )

اذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

( مادة ٣٩٦ )

اذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه غريمه الا يأخذه منه أو يوصى به لاحد فانه يصح تملكه لغير المشتري في هذه الصور ثلاث

## فصل

( في ضمان المبيع عند الاستحقاق )

( مادة ٣٩٧ )

البائع ضامن للمبيع بتمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

( مادة ٣٩٨ )

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط (١)

( مادة ٣٩٩ )

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بظهور الاستحقاق (٢)

(١) نقلها في الهندية عن الحاشية في أواسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله غرة ١٩٣ وصرح به في جامع القصولين من أواسط السادس عشر في الاستحقاق غرة ٢٢٢

## (مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكا للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع (١)

## (مادة ٤٠١)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار الى حال لو كان غصباً للملك الغاصب به فلاحق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة (٢)

## (مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بنكول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

## (مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذوا اليد الملك منه ولو كان مورثه فيتعدى الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحدهم (٣)

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدائه الثمن له بلا الزام القاضي اياه

## (مادة ٤٠٤)

اذا أقال البائع بالثمن على المشتري فدفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحتمل (٤)

وان كان قد اشتراه من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لاعلى الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري (٥)

(١) نقلها في الدر من أو اخر الاستحقاق غرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ

غرة ١٩٤ وكذا في جامع الفصولين من أول السادس عشر والآخر من أوسط باب الاستحقاق غرة ١٨٤

(٣) يفهم من الدر أول الاستحقاق

(٤) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الاقروية من باب الاستحقاق في أوائله من أو اخر غرة ١٧٩

( مادة ٤٠٥ )

إذا استحق المبيع على المشتري بالبينة فله استرداد الثمن بتمامه من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأى سبب كان (١)

( مادة ٤٠٦ )

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذى اشتراه به المشتري فليس له حق في طلب شئ من البائع زائداً عن الثمن الذى آذاه لياه (٢)

## فصل

( فى حكم البناء والغراس )

( مادة ٤٠٧ )

إذا بنى المشتري (٣) بناء فى المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالبينة رجع المشتري على البائع بالثمن و بقيمة البناء والغراس إن سلمهما للبائع وتقوم قيمته ما فائض غير مقلوعين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن (٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

( مادة ٤٠٨ )

إنما يرجع المشتري إذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه اليه ولا تبقى له قيمة بعد نقضه كاللص والطين ونحوهما فلا يرجع للمشتري بقيته على البائع كما أنه لا يرجع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو ممرقة شئ فى المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

(١) فى جامع الفصولين من أوسط السادس عشر غرة ٢١٩ بعد قوله شري بيتا إذا سقيين وقضيه وخرب السقف الاعلى الى آخره ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التخریب فالمستحق بضمنه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ

(٢) نقلها فى الخيرية من أوائل باب الاستحقاق غرة ٢٢٣

(٣) نقلها فى الدرمن وأخرا الاستحقاق غرة ٢٠٠

(٤) نقلها فى رد المحتار من وأخرا الاستحقاق عند قول الشارح رجع بالثمن وقيمة البناء على البائع غرة ٢٠٠

وهو قول الامام خلافاً لهما ومثله فى جامع الفصولين فى السادس عشر غرة ٢١٨ والافتروية غرة ١٨٩

(٥) يستفاد من الدر فى وأخرا الاستحقاق غرة ٢٠١



## (مادة ٤٠٩)

إذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقص بالخيار إن شاء سلمه إلى البائع ورجع عليه بقيمة مبنيا غير منقوض ومغروسا غير مقصوع يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

## (مادة ٤١٠)

إذا بخر المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه إليه بلا أمر مالكة فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلاً بوقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغزه البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بخر في المبيع ثم استحقه مالكة وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

## (مادة ٤١١)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيباً في الباقي أم لا أي سواء كان قيمياً أو مثلياً لتفرق الصدقة بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضاً وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثلث المستحق (٣)

## (مادة ٤١٢)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيباً في الباقي يخبر المشتري إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثلث المستحق وإن لم يحدث عيباً في الباقي يأخذه المشتري بالخيار ويرجع بحصة المستحق كقولنا استحق أحدهما أو كلياً أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمهما من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غرة ٢١٧

(٢) يستفاد نقل هذه المادة من الاقروية من أوسط الاستحقاق غرة ١٨٩

(٣) يستفاد من غرة ٢١٢ من حاشية الدرر المختار اهـ

## ( مادة ٤١٣ )

اذا بنى المشتري في المبيع ثم استحق منه جزء شائع ورد المشتري ما بقى منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منه جزء بعينه فان كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيمته (١)

## ( مادة ٤١٤ )

اذا استحق أحد البديلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبديل الآخر ان كان قائماً أو بقيمته ان كان هالكا لا بقيمة المستحق (٢)

## ( مادة ٤١٥ )

ما يدخل في البيع تبعاً اذا استحق بعد القبض كان له حصه من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن (٣)

واذا استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصه له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخير بين أخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وان كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصه من الثمن فيرجع بها على البائع

## ( مادة ٤١٦ )

اذا ولدت الذابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبينة فالمستحق يأخذها مع تاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة التاج

## ( مادة ٤١٧ )

اذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (٤)

## فصل

( في رد المبيع بالعيب القديم )

## ( مادة ٤١٨ )

البيع المطلق أى المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(١) يستفاد من الانقروية في أواخر الاستحقاق مرة ١٩٠ هـ — (٢) يستفاد حكمهما من الانقروية من الاستحقاق مرة ١٨٣ — (٣) يستفاد حكمهما من أواخر الاستحقاق في رد المختار مرة ٢٠٢  
(٤) حكمها في رد المختار من خاتمة في آخر الاستحقاق

(مادة ٤١٩)

يثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب رد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفتقر به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه (١)

(مادة ٤٢١)

يشترط أن يكون العيب الموجب رد المبيع قديماً

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيباً فاشترى المشتري بالعيب الذي سماه فلا خيار له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

اشترط البائع براءته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وان لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فلمشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع يعامط لمقام نقولا كان أوعقاراً وظهر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار ان شاء قبله بكل الثمن المسمى وان شاء رده واسترد الثمن ان كان نقده للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير ان شاء قبلها بالثمن المسمى وان شاء ردها جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده ويأخذ السالم (٣)

(١) أخرج بالغالب ما لو كانت الامه ثياباً مع ان الثيابة تنقص القيمة لكنه ليس بالغالب عدم الثيابة رد المختار

من أول خيار العيب — (٢) يستخدم من رد المختار في أوائل خيار العيب غرة ٧٢

(٣) يستفاد حكمها وما بعدها من رد المختار من أو وسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ غرة ٩٣

## ( مادة ٤٢٧ )

اذا بيعت بجله أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر للمشتري أن يرد المبيع منها بحصته من الثمن سالماً وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وان كان في تفريقها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

## ( مادة ٤٢٨ )

اذا كان المبيع كمية معينة من المكيلات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وان كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (١)

## ( مادة ٤٢٩ )

اذا وُجد في الخنطة أو الشعير أو غيره ما من الغلال تراباً فإن كان التراب قليلاً بحيث لا يعد عيباً في العرف فليس للمشتري رد المبيع وان كان فاحشاً ويعدّه الناس عيباً يخير المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن ان كان مقبوضاً

## ( مادة ٤٣٠ )

اذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يردّه بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

## ( مادة ٤٣١ )

اذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

## ( مادة ٤٣٢ )

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم معيباً وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

## ( مادة ٤٣٣ )

اذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصخب الثوب المبيع والبناء والغرس في الارض المباعة ثم اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع فانه يرجع على البائع بنقصان العيب ويمتنع الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل أحد قولين وهو الارفق والا فليس وقيل المحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطاماً بالافرق بين وعاء ووعاءين وهو الاظهر والاصح كما في رد المختار من غرة ٩٥ في أو سط خيار العيب

(مادة ٤٣٤)

اذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

اذا أجر المشتري المبيع ثم وجد به عيبا فله نقض الاجارة ورده بعيبه ولو رهنه ثم وجد به عيبا ليس له نقض الرهن وانما يرده بعد دفعه

(مادة ٤٣٦)

اذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينتفع به أصلا يطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان قدده اليه

## فصل

(في الغبن والتغريب)

(مادة ٤٣٨)

لاردبغبن فاحش في البيع الا اذا غتر أحد المتبايعين الآخر أو غتر الدلال فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فالمغبون فسخه والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغريب الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

اذا مات المغرور المغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المغرور المغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسخه (٥)

(١) حكمها وما بعد هاد كره في رد المختار في أو سط خيار العيب غمرة ٨١ ٨١

(٢) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمل على جامع الفصولين من آخر الفصل السابع والعشرون ٨١

(٣) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٣٧ ٨١

(٤) هذا ما جرى عليه مصنف التنوير بحثا وتواء في رد المختار من المراجعة وبجث الرمل والمقدس أنه يورث ٨١

(٥) يستفاد من الانقروية من آخر فصل في الغبن والمخاطة غمرة ٣٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ما صرف في حاجته لومثليا والرجوع بالثمن (١)

( مادة ٤٤٢ )

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرراً واستهلك أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلاحقه في فسخ البيع ويلزمه جميع الثمن (٢)

## باب السلم

( مادة ٤٤٣ )

السلم هو شراء مئمن آجل وهو المسلم فيه بثمن عاجل وهو رأس المال

( مادة ٤٤٤ )

حكم السلم ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن عاجلاً ولرب السلم في المسلم فيه آجلاً

( مادة ٤٤٥ )

لا يصح السلم الا في الاشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدراً ووصفا كالمكيلات والموزونات والمذروعات والعديدات المتقاربة وأما العديدات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عداً إلا بجميز كطول وغلط ونحو ذلك

( مادة ٤٤٦ )

يشترط لصحة السلم ان كان المسلم فيه حنطة أو قطناً أو خبزاً أو شعيراً أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة وقت العقد الى وقت التسليم فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

( مادة ٤٤٧ )

شروط صحة السلم سبعة

الأول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعير أو نحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعلياً أو مسقواً (٣)

(١) حكمها في الدرمن أو آخر المراجعة والتولية غرة ١٥٩

(٢) باستفاد حكمهما من رد المختار في أو آخر المراجعة غرة ١٦٠ عند قول المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير

مانع منه على قولنا شارح بقرى مالوكان قيمياً الخ ذكر ذلك استدلالاً بما قيل في خيار الخيانة في المراجعة بخلافه

(٣) الذي في مختار الصحاح مسقوى أي ما يسقى بالسقي من باب الواو فصل السين غرة ٦٣٠

الثالث بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً ومتوسطاً

الرابع بيان قدره وزناو كيلاً وذرعا وعداً فالكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات تتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل والذرع والعدييات المتقاربة تتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل أيضاً وينبغي في المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقتها وتختنها وما ركب منها وصفتها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله شهر في السلم

السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكياً أو موزوناً أو عددياً غير متفاوت

السابع بيان مكان الايفاء في مال له أجل وموتة

( مادة ٤٤٨ )

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولوعينا قبل الافتراق

( مادة ٤٤٩ )

إذا اشترط الايفاء في مدينة فكل محلاتها سواء في الايفاء حتى لو أوفاه في محله فيها برئ وليس له أن يطالبه في محله أخرى وان كانت المدينة متسعة بأن بلغت نواحيها فربما يشترط أن يعين للايفاء ناحية منها (٢)

( مادة ٤٥٠ )

مالا أجل له ولا موتة لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيه حيث شاء ولوعين مكانا تعين

( مادة ٤٥١ )

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

( مادة ٤٥٢ )

لا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا لب السالم أن يتصرف في المسلم فيه قبل استلامه بنحو بيع وشراء (٣)

( مادة ٤٥٣ )

يسطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركه المسلم اليه حالاً (٤)

(١) صرح به في الدرمن أوائل السلم غرة ٢٠٤

(٢) حكمها في الدر وحاشية رد المحتار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكمها في الدرمن أو وسط السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكمها في الدرمن أوائل السلم غرة ٢٠٦

## فصل

( في بيع الوفاء )

( مادة ٤٥٤ )

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو أداه الدين الذي له عليه يرده العين المباعة وفاء

( مادة ٤٥٥ )

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينفع بالمبيع إلا ب إذن البائع ويضمن ما أكله بغير إذنه من ثمرة أو ما أتلفه من شجرة (١)

( مادة ٤٥٦ )

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المباعة وفاء لشخص آخر فلا يباعها البائع لآخر يباعها بائناً بوقف البيع على اجازة مشتريها وفاء ولو يباعها المشتري فلا يباع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة يده عليها حتى يستوفي دينه (٢)

( مادة ٤٥٧ )

إذا قبض المشتري بالمبيع وفاء بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (٣)

( مادة ٤٥٨ )

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

( مادة ٤٥٩ )

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بتعديده وإن كان بدون تعديده فلا تلزمه الزيادة (٤)

(١) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر الصرف غرة ٢٤٦

(٢) حكمها في الدر من بيع الوفاء غرة ٢٤٧

(٣) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٣٦٩

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٣٦٦



(مادة ٤٦٠)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (١)

(مادة ٤٦١)

ليس لسائر الغرماء أن يزاجوا المشتري في المبيع وفاء حتى يستوفي دينه من المبيع

## فصل

(في الاستصناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٣)

(مادة ٤٦٣)

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٤)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل (٥)

ويشترط لبعثته بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً فأكثريكون سلباً تعتبر فيه شرائط

السلام (٦)

وكذلك ما جرى به التعامل إذا ضرب له أجل وكان شهراً فأكثريعتبر سلباً (٧)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن (٨)

(١) يستعاد من الدر في بيع الوفاء وأخر الصرف غرة ٢٤٧

(٢) يستفاد حكمه من أخر السلم من شرح الدر مع حاشية رد المحتار غرة ٢١٢

(٣) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقد الاستصناع فيه من طرف الصانع هـ

(٤) يستفاد هذا من الدر في أخر السلم غرة ٢١٣

(٥) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار وأخر السلم غرة ٢١٢

(٦) يستفاد حكمه من الدر وحاشيته رد المحتار من أخر السلم غرة ٢١٤

(٧) يستفاد حكمهما من حاشية رد المحتار من أخر السلم غرة ٢١٢

(٨) يستفاد حكمهما من رد المحتار وأخر السلم غرة ٢١٣

( مادة ٤٦٧ )

لا يتعين المبيع للدَّامر قبل اختياره فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الدَّامر كما يجوز للدَّامر أخذه وتركه بخيار الرؤية (١)

( مادة ٤٦٨ )

إذا ضرب للاستصناع أجلًا شهرًا فأكثر صار سمسًا سواء جرى فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لو أحدهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

( مادة ٤٦٩ )

إذا ضرب للاستصناع أجلًا أقل من شهر أن جرى فيه تعامل كلن استصناعًا صحيحًا وإن لم يجر فيه تعامل أن ذكر الأجل على وجه الاستبجال كان استصناعًا صحيحًا أيضًا وإن ذكره على وجه الاستمهال فهو استصناع فاسد (٣)

## كتاب الاجارة

### الباب الاول

( في عقد الاجارة )

### الفصل الاول

( في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها )

( مادة ٤٧٠ )

عقد الاجارة هو تسليم المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجرة (٤)

( مادة ٤٧١ )

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأ وأخر السلم غرة ٢١٣ — (٢) يستفاد حكمهما من الدرأ وحاشية رد المختار

من أواخر السلم غرة ٢١٢ — (٣) يستفاد حكمه من رد المختار وأخر السلم غرة ٢١٢

(٤) يستفاد حكمهما من الدرأ أول الاجارة غرة ٣ — (٥) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الاول

من الاجارة غرة ٣٩٤

(مادة ٤٧٢)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلًا عميزًا ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلین غیر محجورین وكون المؤجر مالکًا لمایؤجره أو وکیلہ أو ولیہ أو وصیہ (١)

(مادة ٤٧٣)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة بوجه لا يفضي الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اختلف شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة (٢)

## الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيمها الى أقساط تؤدى في أوقات معينة (٣)

(مادة ٤٧٥)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها له الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تغلّب فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو جعل المستأجر الاجرة في الاجارة المنجزة بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٥)

(مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد وللمؤجر أن يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ عقد الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

(مادة ٤٧٧)

يجوز للاجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(١) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاول من الاحارة غمرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاول من الاحارة غمرة ٣٩٣ ويستفاد من تنعيم الحامدية من الاجارة غمرة ١٢٧ ومن رد المختار في أوائل الاجارة غمرة ٣ — (٣) يستفاد من رد المختار غمرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غمرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المدكور غمرة ٨ من أوائل الاجارة

## ( مادة ٤٧٨ )

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير ابقاء العمل ان وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في الصورتين وان كان قد أوفى العمل

## ( مادة ٤٧٩ )

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفاء المنفعة فعلاً أو بتمكنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرها ولو لم يكنها

## ( مادة ٤٨٠ )

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها وانفع بها انتفاعاً حقيقياً فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكها فلا أجره عليه وان استوفى المنفعة (١)

## ( المادة ٤٨١ )

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وان وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوماً

## الباب الثاني

## ( في اجارة الدواب للركوب والمحمل )

## الفصل الاول

## ( في اجارة الدواب للركوب )

## ( مادة ٤٨٢ )

من استأجر دابة للعمل فله أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمهما مصرح به في رد المحتار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب الاجر لدار قبضت الخ غرة ٧

(٢) صرح بها في الهدية في أوخر السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٦

## (مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

## (مادة ٤٨٤)

لا يجوز للمستأجر الدابة أن يتجاوز بها المحل المعين مقدار ما لا يتسامح فيه الناس بلا إذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا إذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

## (مادة ٤٨٥)

من استأجر حيو أو باليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المساوكة فان ذهب (٣) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساوياً له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

## (مادة ٤٨٦)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيراً عنيفاً (٤) فان ضربها أو كسبها بلجامها أو سيرها سيراً عنيفاً فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

## الفصل الثاني

### ( في اجارة الدواب والعربات للحمل )

## (مادة ٤٨٧)

تجوز اجارة الدواب والعربات للحمل بشرط بيان ما يحمل عليه او تعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (٥)

(١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٤

(٢) يستفاد حكم الوجه الاول وما بعده من الخانية من أوائل فصل في اجارة الدواب غرة ٣٣٦ ومثله في الهندية

مدورة ومحففة من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٧٩

(٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بعد وقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٨٠

(٤) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٣٥ وكذا الفقرة بعدها

(٥) يستفاد من الهندية من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٤٣٤

ويجوز استتجارها للعمل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة اليه وينصرف الى المعتاد (١)

( مادة ٤٨٨ )

من استبحر منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها إلا أكثر منها (٢)

فن استأجر دابة للعمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزنا فله أن يحملها جلامسا أو ياله في الوزن أو جلا أخف منه وزنا إلا أكثر منه

( مادة ٤٨٩ )

إذا جمل المستأجر الدابة جلامسا أو ياله للعمل المسمى فعطبت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الجمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استوى وزنا كما لو سمي حنطة فحمل مقدارها حديدًا أو حجرًا وإن كان المحمول يأخذ من موضع الجمل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الشائبة موضع الجمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها بئنا أو قطنًا بحيث جاوز موضع الجمل فإنه يضمن (٣)

( مادة ٤٩٠ )

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وجملها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وجلت هي والمسمى معاً ضمن المستأجر قدر الزيادة لجميع القيمة

وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي باشر الجمل بنفسه فإن جملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن جملها ووضعها الجمل عليها معاً وجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها (٤)

( مادة ٤٩١ )

من استأجر دابة لنقل جمل له إلى محل معين باجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار أن شاء نقض الاجارة وإن شاء

(١) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله غرة ٤٣٥

(٢) يستفاد حكمهما من الدر من باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها في أوسطه

(٣) حكمها يستفاد من الدرورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٣٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرورد المختار غرة ٣٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (١)

( مادة ٤٩٢ )

وضع الحمل عن الدابة على المكاري (٢) ونفقتها على صاحبها (٣) فان علفها المستأجر أوسقها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفقه

### الباب الثالث

( في اجارة الآدمي للخدمة والعمل )

( مادة ٤٩٣ )

تجوز اجارة الآدمي للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفية

( مادة ٤٩٤ )

الاجير قسمان خاص ومشترك (٤)

( مادة ٤٩٥ )

الاجير الخاص هو الذي يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا موقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم ذكر العمل في العقد على الوقت أم لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهرا الرعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتفاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٥)

( مادة ٤٩٦ )

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ماعمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصل الى النافلة (٦)

(١) يستفاد حكمهما من السادس والعشرين من أوائل غرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة غرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر غرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمهما من أول باب ضمان الاجير غرة ٣٥ من هامش الخطاوى

(٥) يستفاد من الدرر والمختار من ضمان الاجير غرة ٤٣

(٦) يستفاد من الدرر والمختار من ضمان الاجير غرة ٤٤

( مادة ٤٩٧ )

الاجير المشترك هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت أو عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه (١)  
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

## الفصل الاول

( فى الاجير الخاص )

( مادة ٤٩٨ )

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء اخدم أو لم يخدم  
وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه  
وتمكنه من التعليم سواء علم التلميذ أو لم يعلم  
فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ (٢)

( مادة ٤٩٩ )

اذا كانت مدة الخدمة معينة فى العقد وفسخ الخدم الاجارة قبل انقضاء المدة بلا عذر  
ولا عيب فى الخادم يوجب فسخها ووجب على المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم  
نفسه للخدمة فيها

( مادة ٥٠٠ )

اذا لم تكن المدة معينة فى العقد حتى فسد لجهالتها فلكل من العاقلين فسخها فى أى وقت أراد  
وللخادم أجرة مثله مدة خدمته

( مادة ٥٠١ )

اذا لم تكن أجرة الخادم مقدرة فى العقد فله أجر مثله مقدرا على حسب العرف

( مادة ٥٠٢ )

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشترط ذلك عليه أم لا (٣)

(١) يستفاد من الدرمن أوائل باب ضمان الاجير غرة ٣٥ بهامش الطحطاوى

(٢) يستفاد حكمهما من الدرور والمختار من أوسط باب ضمان الاجير غرة ٤٣

(٣) جوار الاشتراط تفريع من الحموى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه ابى الليث واعرضه السيد الطحطاوى  
بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط بحر يان العرف وما اذا كان بشرط وما لبى ابن عابدين الى بحث الحموى



## (مادة ٥٠٣)

يجوز استئجار الظئر أرى المرضعة باجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى من أوسط الثياب (١)

## (مادة ٥٠٤)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه وإصلاح طعامه (٢)

## (مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فارضعته من غيرها فلا تستحق الاجرة وإن لم يشترط ذلك عليها وارضعته من غيرها باجرة أو بغير أجره فإنها تستحق الاجرة (٣)

## (مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وللمستأجر أن يفسخها أيضا بسبب موجب لفسخها (٤)

## (مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلبثم ثدى غيرها فإنها تجبر على ارضاعه

## (مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الظئر ومات رضيعةا انفسخت الاجارة ولا تنفسخ عوت والد الرضيع (٥)

## الفصل الثاني

### (في الاجير المشترك)

## (مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو المقاول للعمل بناء مع تعيين اجرة في كل يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجره كل ذراع أو متر يعمل به أو بالمقاوله على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

(١) يستفاد من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٢) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٣) يستفاد من الدر أو أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٤ بهامش رد المحتار

(٤) يستفاد من الدر أو أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٥) يستفاد حكمهما من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

## ( مادة ٥١٠ )

انما تصح الاجارة أو المقاوله على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات اللازمة للعمارة من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى بأن استأجره ليعمر له كذا آلات من عنده بأجرة كذا فإنه لا يجوز واذا عمر المعمارى يكون له أجر مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات (١)

## ( مادة ٥١١ )

اذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو بإشرافه العمارة بأمر صاحبها وكان قد سمي له أجره على ذلك فله الاجر المسمى

## ( مادة ٥١٢ )

اذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذى استغرقه فى عمله (٢)

## ( مادة ٥١٣ )

يفسخ استئجار الصانع بوجود عذره متبرر يمنعه عن العمل ولا يفسخ مالم يفسخ واذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٣)

## ( مادة ٥١٤ )

لا يجوز للصانع أو المقاول الذى التزم فى العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤) واذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك فى يده من استأجره أو قاوله (٥)

## ( مادة ٥١٥ )

لا يجوز للصانع الذى التزم عملاً بالمقاوله أن يطلب بعد العقد زيادة عن الاجر المسمى كما لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شئ منه

## ( مادة ٥١٦ )

ليس للصانع أو المقاول الثانى أن يطلب صاحب العمل شئ مما يستحقه الاجير أو المقاول الاول الا اذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح المحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من قبيل أو اخراجة تنقيح المحامدية غرة ١٥٢ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من فسخ الاجارة غرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستفاد من الدرر المختار كتاب الاجارة غرة ١١ وفى الانقروية من أو اخر ضمان الاجير المشترك والخاص غرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدفعه الى غيره والا فلا — (٥) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أو اخر ضمان الاجير المشترك والخاص غرة ٣٢٩

## (مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيئاً من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عمل له صاحب العمل الاجرة أو شيئاً منها جازاً نعم اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

## (مادة ٥١٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ماعمله بمحضته لوجود التسليم حكم (٢)

## (مادة ٥١٩)

الاجير اخص أمين فان هلك الشيء في يده بدون تعديده أو تقصيره أو إعماله فلا ضمان عليه (٣)

## (مادة ٥٢٠)

الاجير المشترك ضامن للشيء ان هلك في يده بصنعه وان هلك بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التحرز منه والاضمن (٤)

## (مادة ٥٢١)

من كان من أرباب الصنائع لعمله أثر في العين كالخياط ونحوه جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة حالة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها فتلقت فعليه قيمتها (٥)

## (مادة ٥٢٢)

من ليس لعمله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالجمال ونحوه فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها بحمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنه غير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة منهما من أوسط كتاب الاجارة عمده ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط كتاب الاجارة غره ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمهما من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك غره ٤٨٦

(٤) هذا على قول الصحابين المقتضى به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله ومن غره ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمهما من الهندية من الباب الثاني غره ٣٩٧

(٦) يستفاد من الدرر في آخر كتاب الاجارة غره ١١

## ( مادة ٥٢٣ )

إذا تلف الجمال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلافاً يستوجب ضمانه بان سقط منه مجنانية يده فلمستأجر أن يضمه قيمته في المكان الذي حمله منه ولا أجرة عليه له وان شاء ضمنه في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الأجرة بقدر المسافة (١)

فان انتهى الى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فله الأجر ولا ضمان عليه

## ( مادة ٥٢٤ )

يلزم الجمال ادخال الحمل الى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار (٢)

## ( مادة ٥٢٥ )

اذا باع الدلال مالا لاخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه يعتبر العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما (٣)

## ( مادة ٥٢٦ )

اذا باع الدلال متاعا لحد بئمن أزيد من الثمن الذي أمر به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الأجرة

واذا استحق المبيع الذي باعه الدلال أو رد بعيب فله الأجرة وان كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

## الباب الرابع

### ( في اجارة الدور والحوانيت )

## ( مادة ٥٢٧ )

تجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها العرف البلدة (٥)

(١) يستفاد من أوائل ضمان الاجير في الدر وحاشية الطحطاوي غرة ٢٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الجمال غرة ١٧٦ وجعل نفي الضمان في قوله فان انتهى الى المحل الخ قول محمد الاسترخوي في قوله الاقول وتول أبي يوسف عليه الضمان أيضا ٨١

(٢) يستفاد من أواخر كتاب الاجارة من الدر غرة ١١

(٣) يستفاد حكمهما من الدر ورد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً غرة ٤٢

(٤) يستفاد من الانقروية من أوسط كتاب الاجارة أول غرة ٣٠٥

(٥) صرح به في الدر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٧

## (مادة ٥٢٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهي مشغولة بمتاع المؤجر ويجبر على تفريغها وتسليمها فارغة للمستأجر (١)

## (مادة ٥٢٩)

من استأجر داراً أو حانوتاً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٢)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر إلا بآذن المالك

## (مادة ٥٣٠)

يجوز لمستأجر دار أو أرض أن يعيرها ويؤدها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بكثرت لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة (٣)

## (مادة ٥٣١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغيره ويؤجرها بعد قبضها وقبلها ن كادت عقاراً وليس له اجارتها قبل القبض بل بعده ان كادت منقولا (٤)

## (مادة ٥٣٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط تعجيله أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد تغيرت بفعله أو فعل غيره تغيراً يخل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة (٥)

## (مادة ٥٣٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المنتفع بها بلا اذن مالك رقبتهما ١٦ تنتهي بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك

ويترتب على انقضاء عقد المستأجر الاول انقضاء العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

(١) يستفاد من الدر وأائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٦ — (٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور قبله غرة ١٧ — (٣) يستفاد حكمهما من الهنديه وأائل الباب السابع في اجارة المستأجر غرة ٤٠٨ — (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المحتار من أوائل مسائل ستي الاجارة غرة ٥٦ — (٥) يستفاد من حاشية الطحطاوى في أوائل الاجارة غرة ٤

(٦) قوله بلا اذن مالك الخ قيده لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهي بانتهاء الاولى لانهم عللوا انقضاء الثانية بانتهاء الاولى يكون المستأجر الاول حراً فصولياً فيما بقي من المدة عدمه من الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبه لم يصح كذلك والعلة المذكورة نهلها الحموى عن الولوالجيه في آخر القوله المكتوبه على قول الاشباه الصحيح ان الاجارة اذا انقضت تنفسخ البايه من أو آخر كتاب الاجارة غرة ٦٤ اه

( مادة ٥٣٤ )

المستأجر الذي أجرة لغيره العين المنتفع بها ملزوم بالاجرة لما لكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثاني<sup>(١)</sup>

( مادة ٥٣٥ )

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميمها ما ختل من بنائها واصلاح ميازيبها وان كان ذلك عليه لا على المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها<sup>(٢)</sup>

( مادة ٥٣٦ )

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلمة كخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنه دام جرمها يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا<sup>(٣)</sup>  
فاذا بنيت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

( مادة ٥٣٧ )

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى<sup>(٤)</sup>

( مادة ٥٣٨ )

اذا احتاجت الدار المستأجرة لعمارة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العمارة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه<sup>(٥)</sup>

( مادة ٥٣٩ )

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيوائه المنفعة مدة الاجارة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الانتفاع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤٠
- (٢) يستفاد حكمهما من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندية غرة ٤٤٠
- (٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوائل فسخ الاجارة غرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣
- (٤) يستفاد من رد المختار من المحل الذي سبق غرة ٤٨ ومن الدر غرة ٤٩
- (٥) يستفاد آخره من المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣ المتقدمة

## ( مادة ٥٤٠ )

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها بيتاً من بيوتها رفع عن المستأجر من الاجرة بقدر حصته  
وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر عتاهه بيتاً من بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من الاجرة السمتة (١)

## ( مادة ٥٤١ )

إذا عرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بان غصبت الدار المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الاجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره (٢)

## ( مادة ٥٤٢ )

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكناً فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك باتفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة

## ( مادة ٥٤٣ )

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها أو بعضها ولا ينفذه وأنكر المؤجر ذلك يحكم الحال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وإن كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

## ( مادة ٥٤٤ )

يجب على المستأجر أن يعتنى بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييراً بدون إذن مالكها (٣)

## ( مادة ٥٤٥ )

التميرات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر إن كانت عائدة لاصلاح المؤجر ووصاياته عن الخلل فالمستأجر الرجوع بها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع بها عليه وإن كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها إلا إذا اشترطه (٤)

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة غرة ٤٢٣ ومنها من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخره غرة ٤٥٧ وكذلك الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها أو ما بعدهما من المادتين من كتاب الاجارة من الدرر وحاشية رد المحتار من أوسطه غرة ٨

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الاجارة من الدرر ورد المحتار غرة ١٨

(٤) يستفاد حكمها تفصيلاً من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الاجارة غرة ١٦٣

( مادة ٥٤٦ )

إزالة الاتربة والزباله التي تتراكم في مدة الاجارة تلزم المستأجر (١)

( مادة ٥٤٧ )

يجوز لمستأجر الدار أو الاراضى أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دورنها وليس له أن يتجاوزها إلى ما فوقها

فلا يجوز لمستأجر حانوت للعطارة أن يعمل فيه صنعة حداد (٢)

( مادة ٥٤٨ )

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار وألحافوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتسليم عليه بالتخلية

( مادة ٥٤٩ )

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوته رضا وقبولاً للزيادة فيلزمه أجرة المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن ينقل فيها متاعه لتخلية الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوته (٣)

( مادة ٥٥٠ )

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهراً أو أكثر يلزمه أجرة المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفاً وليتيم

( مادة ٥٥١ )

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً وليتيم يجب عليه أجرة المثل وان لم تكن كذلك فلا أجر عليه الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد ما تقاضاه وكان مقراله بالملك ولم يصرح بنفي الرضا بالاجر (٤)

( مادة ٥٥٢ )

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالرهن اذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها

- (١) يستفاد من رد المختار من أو آخر غمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة — (٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٧ وغمرة ١٨ — (٣) يستفاد حكمها من العبارة الاولى في الخاتمة من أو وسط فصول في الالفاظ التي ينقدها الاجارة من آخر غمرة ٣٦٧ وأول غمرة ٣٦٨ وبشله في الانقروية عنها من أو وسط كتاب الاجارة غمرة ٢٩٨ والعبارة الثانية فيهما وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدرر من مسائل شتى الاجارة غمرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخاتمة أو لأعن التنازخاتية في الغمرة المذكورة
- (٤) يستفاد من الدرر ورد المختار في أو وسط مسائل شتى الاجارة غمرة ٥٥



بتأويل ملك كيت مشترك سكنه أحد الشركاء فلا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال ما لم يكن وقفاً وليتيم

(مادة ٥٥٣)

يبع العين المأجورة توقف نفاذه على اجازة المستأجر فان أجازة جاز وان لم يجزه يبقى موقوفا الى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تنفسخ الاجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر اذا عقدها لنفسه لغيره بالتوكيل عنه فان مات الوكيل باجارة أو استجار فلا تبطل الاجارة بموته

(مادة ٥٥٥)

اذا مات المؤجر وكان المستأجر قد جعل الاجرة لمدة لم تستوف المنفعة فيها فلا يحبس العين المأجورة الى استيفاء ما يجمله فان مات المؤجر مديوناً وليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بثمنها من سائر الغرماء ان كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وان نقص للمستأجر شيء مما يجمله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

اذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل ان كان المأجور معدا للاستغلال والا فلا يجب عليه شيء الا اذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بلافق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين ببينة أو باقرار المؤجر ويوقف انفساخها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قاضيخان بأن فسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذلك مطلقاً لا يفيد ثبوته بالأقرب بل علل ذلك بتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولا هذا العذر مشتببه بحتم أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كافي خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر اجرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما فهذا يفيد توقف الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالبينه ثم ذكر اختلافاً في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فيقتد ببعه فتفسخ الاجارة أي ضمناً أو كرهه أنه يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقدم الأول يفيد ترجيحه على اصطلاحه ذلك في أول غرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقض به الاجارة وصرح في رد المحتار من أوائل باب فسخ الاجارة عن شرح الزيادات للرسخسي ان الاجارة تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار غرة ٥٠

وانما تفسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجعله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع  
ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للغرماء . وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجعله  
المستأجر أو أقل منه فلا تفسخ الاجارة

## الباب الخامس

### ( فى اجارة الاراضى )

( مادة ٥٥٨ )

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بان يزرع ما بدله فيها (١)

( مادة ٥٥٩ )

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقلا لم يدرك  
أو ان حصاده وكان مزروعا فيها بحق فأن كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة  
الارض له

وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤمر بحصاده وتسليم الارض فارغة  
للمستأجر (٢)

( مادة ٥٦٠ )

اذا كان الزرع القائم بالارض مزروعا فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض  
لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلعه ولو كان بقلا

( مادة ٥٦١ )

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع لغير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصبح  
الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر فى الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما بحق أو بغير  
حق مدركا أو غير مدرك (٣)

( مادة ٥٦٢ )

لمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما فى العقد (٤)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الدرورد المختار من الغرة المذكورة قبله وكذلك حكم المادة بدها غرة ١٩

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(٤) يستفاد من الدرمن الباب قبله غرة ١٨

## (مادة ٥٦٣)

من استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها ماشاء فله أن يزرعها زرعين شتويًا وصيفيًا<sup>(١)</sup>

## (مادة ٥٦٤)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة فاستجرت ولم يمكن زرعها أو أوقعت الماء عنها فلم يمكن زرعها فلا تجب الاجرة أصلاً وللمستأجر فسخ الاجارة<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٥٦٥)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصته مما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصته ما بقي من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمسكاً من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فيجب حصته ما بقي من المدة أيضاً<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٥٦٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الأرض بناء أو غرس بها أشجاراً يؤمر بهدم البناء وقلع الأشجار الا أن يرضى المؤجر بتركها في الأرض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والأرض للمؤجر

فإن تركها مباحارة للأرض يكون لهما أن يؤجرا الأرض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الأرض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٥٦٧)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضران بالأرض وينقصان قيمتها ومضت مدة الاجارة فلمؤجر أن يتملكهما جبراً على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بان تقوم الأرض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين<sup>(٥)</sup>

وان كانت الأرض لا تنقص بقلعهما فلا يكون للمؤجر تركهما بدون رضا المستأجر وانعاله أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

## (مادة ٥٦٨)

إذا مضت المدة وفي الأرض شجر عليه ثمري في يد المستأجر بأجر المثل الى الادراك وان لم يرض المؤجر<sup>(٦)</sup>

(١) يستفاد من رد المختارين باب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٨ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٨ - (٤) يستفاد حكمها بتمامها من الدرر المختارين أبواب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٩ - (٥) يستفاد من الدرر المختار غمرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة - (٦) يستفاد من رد المختارين أبواب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٩

( مادة ٥٦٩ )

إذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو أن حصاده يترك للمستأجر بأجر  
المثل الى أن يدرك ويحصد (١)

( مادة ٥٧٠ )

إذا مات المستأجر فانقضت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان في الأرض زرع لم يدرك يترك  
الزرع لورثته بالأجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

## الباب السادس

( في اجارة الوقف )

( مادة ٥٧١ )

للتاظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً  
من له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٢)

( مادة ٥٧٢ )

ولاية قبض الاجرة للتاظر للموقوف عليه الا ان أذن له الناظر بقبضها (٣)

( مادة ٥٧٣ )

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للمتولى  
مخالفته (٤)

( مادة ٥٧٤ )

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارته بأكثر من تلك المدة  
أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصح للوقف (٥)

(١) يستفاد حكمها والتي جدها من الهندية من الباب الثامن في انقضاء الاجارة بغير لفظ من أو سطر غمرة ٤١٣

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أو سطر الاجارة ضمن جواب غمرة ١٤١ ومن الدرر من الوقف غمرة ٣٩٩

من فصل يراعى شرط الواقف - (٣) في الخيرية بعد ثلاث ورفات من كتاب الاجارة غمرة ١٠٩ - مثل هل قبض

الاجرة للمتولى المنصوب أو المعزول فيما أجرة المعزول وهل اذا دفع المستأجر المعزول يطالب به ثانياً أم لا أجاب

نعم قبض الاجرة للمنصوب لا للمعزول وان أجرة المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة

ويرجع على المعزول به الكون أخذه منه بغير حق والله أعلم ومشله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية

الوقف وتصرف القيم غمرة ٣٣١ - (٤) يستفاد من الدرر من أو سطر فصل يراعى شرط الواقف في اجارته غمرة ٣٩٨

(٥) يستفاد من أو سطر الباب الخامس في ولاية الوقف غمرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من الهندية

## (مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها الا اذا كان أنفع للوقف وأهله فللقيم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون اذن القاضي (١)

## (مادة ٥٧٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية توجب الدار والحانوت سنة والارض ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة تقتضى الزيادة في اجارة الدار والحانوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

## (مادة ٥٧٧)

لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ريع يمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تممر به (٣)

## (مادة ٥٧٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

## (مادة ٥٧٩)

إذا أجر المتولى الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصا في أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

## (مادة ٥٨٠)

إذا أجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انقضاءها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يفسخ العقد (٦)

## (مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لالتعنت في إنشاء مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر ان رضيه أو يوافق أو يرضى به ويقدّمه معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (٧)

- 
- (١) يستفاد حكمها وما قبلها من الاسعاف غمرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف - (٢) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب غمرة ٥٠١ من الهندية - (٣) يستفاد من الدر أوائل الاجارة ورد المختار غمرة ٦ - (٤) يستفاد من الدر من فصل براعى شرط الواقف ورد المختار غمرة ٣٩٨ (٥) يستفاد من الدر من أوائل فصل براعى شرط الواقف من كتاب الوقف غمرة ٤٠٠ وغمرة ٤٠١ (٦) يستفاد من شرح الدر أوائل فصل براعى شرط الواقف غمرة ٣٩٨ من كتاب الوقف (٧) يستفاد من أوائل فصل براعى شرط الواقف من الدر ورد المختار غمرة ٣٩٨ وغمرة ٣٩٩

## ( مادة ٥٨٢ )

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المتبعة العارضة في أثناء مدة الاجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره مالم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يترتب على أن يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد (١)

## ( مادة ٥٨٣ )

إذا انقضت مدة الاجارة تؤجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الاول مالم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

## ( مادة ٥٨٤ )

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء يراه من ماله أو شجر غرسه بماله في أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بناءه وقلع شجره ان كان هدمه أو قلع له لا يضر بأرض الوقف فان أضر بهما فليس له هدمه ولا قلعاه ويجبر على الترتيب الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعاً من صحة اجارة الارض لغيره وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولوجبر على صاحبه بئس لا يتجاوز أقل القيمتين مقلوعاً أو قائماً (٣)

## ( مادة ٥٨٥ )

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضرًا بالأرض يخير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيمة مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الارض فيأخذ المستأجر أنقاضه (٤)

وإذا أجر المتولى البناء باذن مالكه مع عرصه الوقف جاز ويظهر مقدار ما يستأجر به كل منهما فمأصاب البناء يعطى لصاحبه ومأصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف (٥)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله غمرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنمرة المذكورة

(٣) يستفاد من الدر من أو آخر ترجمة كتاب الاجارة غمرة ١٧ معن الى الفصولين

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله غمرة ١٦ مع الدر في النمرة المذكورة وغمرة ١٥

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من باب ما يجوز من الاجارة من أوائل غمرة ١٩

## (مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقف إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بعمارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر عما أنفق على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (١)

## (مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير إذن ناظره بانقضاء الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبق لغير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفق على العملة ولا بأثمان المون (٢)

## (مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بان هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غيره إليه أنفع لجهة الوقف يبق ما بناه على حاله لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق فتنفذ منه أجره المثل بتماسها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفق على العمارة وإن لم يكن أنفع للوقف وأكثر ريعا يؤمر بهدمه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٣)

## (مادة ٥٨٩)

لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنفسخ بموت المستأجر لنفسه

## فصل

## (في الحكر والكذلك والخلو)

## (مادة ٥٩٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الارض للبناء والغراس أو لأحدهما (٤)

## (مادة ٥٩١)

ما يئنه المتكسر أو يغرسه لنفسه بأذن المتولى في الارض المحتكرة يكون ملكه فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٥)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف غرة ٢٠٨ - (٢) يستفاد من الخيرية من أوائل الوقف غرة ١٣٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواسط الاجارة غرة ١٣٤ وغرة ١٤١ ومن التنقيح في الوقف غرة ٢٠٢

(٤) يستفاد من رد المختار من أوخر باب ما يجوز من الاجارة غرة ٢٠ عند قول الشارح وبهذا تعلم مسألة

الارض المحتكرة تقلاص الخيرية ٨١ - (٥) يستفاد من الدرمن أوخر كتاب الوقف قبيل فصل يراعى شرط

الوقف غرة ٣٩١ ومن الاسعاف في أوخر باب ما يجوز وقفه غرة ١٨ ٨١

## ( مادة ٥٩٢ )

لا يكلف المحتكر برفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والغراس (١)

## ( مادة ٥٩٣ )

إذا زاد أجر مثل الأرض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٢)

## ( مادة ٥٩٤ )

يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحتكرة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجره بها ويلزم بأجر مثل الأرض مادام أس بنائه وغراسه قائماً فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

## ( مادة ٥٩٥ )

إذا مات المستحكر قبل أن يبني أو يغرس في الأرض المحتكرة انفسخت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون اذن الناظر (٤)

## ( مادة ٥٩٦ )

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للاستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أو لاًعلى وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به ويطلق أيضاً على الكردار في الاراضى كالبناء والغراس فيها (٥)

## ( مادة ٥٩٧ )

الكدك المتصل بالأرض يتأه وغراساً أو تركيباً على وجه القرار هو أموال متقومة تباع وبورث ولا صحابها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل (٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٣ وغرة ١٣٣ ومن الاسعاف في أو اخر باب ما يجوز وقفه غرة ١٨ المذكورة قبله نقلاً عن الحصاص اهـ

(٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار من أو اخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراه بسبع ورقات غرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والنمرة المذكورين قبله

(٥) يستفاد من رد المختار أو اخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٦) يستفاد من الدر ورد المختار من المحل والنمرة المذكورين قبله



## (مادة ٥٩٨)

الخلو المتعارف في الحوانيت هو أن يجعل الوقف أو المتولى أو المالك على الحانوت قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له الخلو ولا إجارة الحانوت لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم<sup>(١)</sup>

## (مادة ٥٩٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للاستأجر الذي عمر من ماله عمارة ضرورية في مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجبلة يمكن تعبيره منها<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٦٠٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وإنما لمطالبة المتولى بالدين الذي له ان لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

## (مادة ٦٠١)

يجوز<sup>(٣)</sup> لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة الى حين استيفاء المرصد فإذا مات المتولى الذي أذن بالعمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولى بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه في نظارة الوقف لأجل أداء المرصد من غلة الوقف

## كتاب المزارعة والمساقاة

### الفصل الأول

## (في المزارعة)

## (مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد من أوسط وقف الخيرية غرة ١٦٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه غرة ٢٢١ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وحكم تمام المادة من أوسط كتاب الوقف في الخيرية غرة ١٢١ - (٤) يفهم من الدرر المختار من أول المزارعة غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

( مادة ٦٠٣ )

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض صالحة للزراعة لاسيما ولا ترة وأن يذ كر رب البذر ولودلالة سواء كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن تسلم الأرض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

( مادة ٦٠٤ )

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لا مدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طوله بحيث لا يعيش أحد اليها غلبا فان سكا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

( مادة ٦٠٥ )

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا بذله صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صحت المزارعة وان كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ما شاء

( مادة ٦٠٦ )

لا تصح المزارعة الا اذا عين للعاقدين حصة شائعة من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معلومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزارعة (٢)

( مادة ٦٠٧ )

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي اشترطاه (٣)

( مادة ٦٠٨ )

اذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله ان كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

( مادة ٦٠٩ )

اذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وان كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل العامل (٥)

(١) يستفاد حكم الثلاث مواد هذه وبما عدها من أوائل المزارعة في الدرر والمختار غمرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدرر وأوائل المزارعة غمرة ١٧٥ - (٣) يستفاد من الدرر وأوائل المزارعة غمرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدرر والمختار وأوائل المزارعة غمرة ١٧٧ - (٥) يستفاد من الدرر وأوائل المزارعة غمرة ١٧٧

## (مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين محجوج الى بيع الارض ان لم يثبت الزرع فان ثبت الزرع ولم يستفد  
تعلق حق المزارع به فلا يجوز بيعها الا اذا أجازها المزارع<sup>(١)</sup>

## (مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة  
فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٦١٢)

اذا ترك الاككار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمة الزرع نابئا  
في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض من روعة وغيره روعة فيضمن نصف فضل  
ما بينهما<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٦١٣)

اذا أخر الاككار سقي الزرع تأخير معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه  
الضمان لو المزارعة صحيحة<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٦١٤)

اذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع  
كله مع امكان رده ضمن والا لا<sup>(٥)</sup>

## (مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يتيق الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من  
الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب  
الارض والمزارع بقدر حصصهما<sup>(٦)</sup>

## (مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع بقا ليدوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة  
المتوفى منعه<sup>(٧)</sup>

(١) يستفاد من الدراأوسط المزارعة غمرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدراأواخر المزارعة غمرة ١٧٩  
(٣) يستفاد حكمه من الدرورد المختار وأواخر المزارعة غمرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرورد المختار  
أواخر المزارعة غمرة ١٧٩ - (٥) يستفاد من الدراأواخر المزارعة غمرة ١٧٩ وغمرة ١٨٠ والتقييد بالكل في  
قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر طحاوي ورد المختار اهـ - (٦) يستفاد من الدرورد المختار من  
أوسط المزارعة غمرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكم هذه وما بعدها من الدرورد المختار من أواخر المزارعة غمرة ١٧٩

## ( مادة ٦١٧ )

إذا دامت المزارع والزرع غرض فوريته تقوم مقامه في العمل الى أن يستوى الزرع وان أبي صاحب الارض

## ( مادة ٦١٨ )

إذا دفع صاحب الارض للعامل زرعاً بقلاف مقام عليه عام لاحق عقد الزرع ثم استحققت الارض بخيرا المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الارض بأجر مثله (١)

## ( مادة ٦١٩ )

إذا دفع صاحب الارض للعامل ودفع اليه البذور فزرعها ونبت الزرع ثم استحققت الارض وقلع الزرع قبل ادراكه أو ان حصاده فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الارض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٢)

## ( مادة ٦٢٠ )

إذا دفع صاحب الارض أرضه من اربعة والبذور من العامل ثم استحققت الارض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلو ويكون مؤنة نصف القلع على صاحب الارض ونصفه على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الارض بشئ مما وان شاء رد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقة للقرار لا مقلوعاً (٣)

## الفصل الثاني

### ( في المساقاة )

## ( مادة ٦٢١ )

المساقاة هي معاودة دفع الشجر والكروم الى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الارض ويبقى به اسنة أو أكثر (٤)

(١) يستعاد حكمهما من رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨١

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غمرة ٣٦٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غمرة ٣٦٧ وصرح به

أيضاً في رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨٢

(٤) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المساقاة غمرة ١٨١

## (مادة ٦٢٢)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أول ثمري يخرج من تلك السنة وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر امدة طويلة لا يعيشان اليها فالبا لم تصح (١)

## (مادة ٦٢٣)

اذا ذكر المساقاة مدة لا يخرج الثمرة فيه افسدت المساقاة (٢)

وان ذكر المساقاة مدة لا يحتمل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت المساقاة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى ثمرة يرغب في مثلها في المعاملة صححت المساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وان تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى فسدت المساقاة وللساق أجرمثل عمله وان لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لكل منهما على الآخر

## (مادة ٦٢٤)

عقد المساقاة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والقسخ من غير رضا الآخر الا بعذر ويجبر المساقى على العمل الامن عذر (٣)

## (مادة ٦٢٥)

اذا انقضت مدة المساقاة بطلت فان كان على الشجر ثم لم يبدل صاحبه فاختار للساق ان شاء قام على العمل الى انتهاء الثمرة بلا وجوب أجر عليه لخصه صاحب الارض وان شاء رد العمل ويخبر الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية (٤)

## (مادة ٦٢٦)

لا يجوز للساق أن يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير اذنه فالخارج للمالك وللساق الثاني أجر مثله على المساقى الاول بالغام بالغ ولا أجر للاول (٥)

## (مادة ٦٢٧)

اذا استحق الشجر أو النخيل وفيه ثمري جمع المساقى بأجر مثله على صاحب الشجر (٦)  
فان لم يخرج النخيل أو الشجر ثم راحتي استحق فلا شيء للساق

(١) يستفاد من الدرر من أوائل المساقاة ثمرة ١٨٢ - (٢) يستفاد من الدرر من المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها - (٣) يستفاد من رد المختار أوائل المساقاة ثمرة ١٨١ ومن رد فيها ثمرة ١٨٥  
(٤) يستفاد من الدرر ورد المختار من أواسط المساقاة ثمرة ١٨٤ و ١٨٥ - (٥) يستفاد من الدرر ورد المختار أواسط المساقاة ثمرة ١٨٦ - (٦) يستفاد من الدرر ورد المختار أوائل المساقاة ثمرة ١٨١

( مادة ٦٢٨ )

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غيباً مؤمناً على التمرجأ فسخ المساقاة (١)

( مادة ٦٢٩ )

إذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهما نصفين على قدر نصيب ما ولا أجر له فان شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز (٢)

( مادة ٦٣٠ )

إذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر عر لم يدرك فورثته بالخيار ان شاء أو قاموا عليه حتى يدرك الثمر وان كره ذلك صاحب الأرض وان شاء أقطعها لا يجبرون على العمل فيغير الآخر بين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع عما اتفق عليه في حصصهم من الثمر (٣)

( مادة ٦٣١ )

إذا مات رب الأرض والتمرغض يقوم العامل كما كان وان كره ذلك ورثته صاحب الأرض وان أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخبر ورثته رب الأرض بالخيارات الثلاثة المارة (٤)

( مادة ٦٣٢ )

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والتمرغض فالخيار في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاء أو قاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وان شاء أو ردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

( مادة ٦٣٣ )

الاعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل (٥)  
والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالجلد أو نحوه تلزم كلاً من العاقلين

## كتاب الشركة

( مادة ٦٣٤ )

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بعقد (٦)

- (١) يستفاد من الدرأ و آخر المساقاة غمرة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من أواخر المساقاة غمرة ١٨٥
- (٣) يستفاد من الدرر ورد المختار من أوسط المساقاة غمرة ١٨٤ - (٤) يستفاد من الدرر وحاشيته المذكورة من الغمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعده - (٥) يستفاد حكمهما من الدرأ و آخر المساقاة غمرة ١٨٥
- (٦) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غمرة ٣٣٣ وغمرة ٣٣٦

## (مادة ٦٣٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب الملك (١)

## (مادة ٦٣٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية  
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء أو هبة أو وصية أو خلط  
لأموالهم باختيارهم

والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بآرث أو باختلاط المالكين بلا اختيار  
المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تمييزهما حقيقة بأن كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما  
بمشقة وكلفة بأن كانا مختلفين جنساً (٢)

## (مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقدين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال  
وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة امامة اوضة أعنان (٣)

## (مادة ٦٣٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون العقود عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر  
وأن يكون جزأشأتها في الجمله لأمعينا (٤)

## الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

## (مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع  
التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولومن غير شريكه بلا اذن الا في  
صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف  
في حصته تصرفاً مضر بدون اذن شريكه (٥)

(١) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غمرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمها من الدرور المختار وائل الشركة  
غمرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرور حاشية الطحطاوى من أوائل الشركة غمرة ٥١١ وغمرة ٥١٤  
(٤) يستفاد الحكم من الدرمن أوائل الشركة غمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر الباب الاقول في بيان أنواع  
الشركة غمرة ٣٦٥ - (٥) يستفاد حكمها وائل جدها من الدرور المختار وائل كتاب الشركة غمرة ٣٣٣

( مادة ٦٤٠ )

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضرًا بأي وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

( مادة ٦٤١ )

يجوز لأحد الشركاء يبيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا اذنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

( مادة ٦٤٢ )

بيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لأحد الشركاء في بناء أو شجر لم يبلغ أو أن قطعه أو زرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الأرض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

( مادة ٦٤٣ )

إذا باع أحد الشركاء المال المشترك بدون إذن شريكه وسلمه للمشتري فهلك عنده فالشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وإن ضمن المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون إذن الثالث فله الثالث تضمن شريكه الآخر إن أوتضمن المشتري (٢)

( مادة ٦٤٤ )

إذا اختلط المالان بصنع مالكهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشركاء فيهما أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من أول الباب (٣)

( مادة ٦٤٥ )

إذا سكن أحد الشركاء في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه بأجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ما سكن الآخر وإنما له أن يطلب قسمة الدار أفرأ أن كانت قابلة للقسمة أو يتم أيأها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرود المختار من أوائل كتاب الشركة غمرة ٣٣٣ و ٣٣٤  
(٢) يستفاد حكمها بتأنيدها من أوائل شركة التقيع غمرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدرأ بضامن أو أرباب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار غمرة ٣٥٦ — (٣) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة غمرة ٣٣٣ و ٣٣٤ — (٤) يستفاد حكمها من التقيع من أوائل الشركة غمرة ١٠٤ ومن أرباب الشركة الفاسدة من الدرود المختار غمرة ٣٥٧



(مادة ٦٤٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه لحصة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما سكن شريكه (٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل (٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه أن كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص مفرزة وإن سكنها وتخربت فعليه ضمانها (٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه (٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الأرض المشتركة تنقصها أو الترتك ينفعها ويريدها قوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٦)

(١) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار وأخر الغصب غرة ١٣١ و ١٣٣ - (٣) يستفاد حكمها وما جدها من تنقيح الحامدية من أوائل الشركة غرة ١٠٤ (٤) يستفاد من الهندية من أوائل متفرقات الشركة غرة ٢٩١ - (٥) يستفاد من الدرر المختار وأواخر الغصب غرة ١٣١ وغرة ١٣٢ - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة غرة ٣٣٦ وفي آخر غرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القبية عن واقعات الناطق أرض بينهما قعاب أحدهما فليشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع المخرج اهـ

(مادة ٦٥٣)

حصة أحد الشريكين أمانة في يد الآخر فإن هلكت بدون تعديه فلا ضمان عليه (١)

## الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك الى مرمة أو عمارة يعمره أصحابه بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك بأذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فإن عمره الشريك بلا إذن شريكه يكون متبرعا للرجوع له عليه بمصارفه على العمارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة الى عمارة وكان أحد الشريكين غائبا وأراد الحاضر عمارة فان عمره بأذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمره بلا إذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها وأبى الآخر فإن كانت كبيرة تحتل القسمة فلا يجبر الآخر على العمارة فإن أنفق الآخر عليه بدون إذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطرابه (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة نمرة ٣٣٣

(٢) يستفاد من التنقيح من أول نمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار نمرة ٣٥٤

(٤) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالنمرة المذكورة قبله

بناء على أن غيبة الشريك بمنزلة إقامته عن العمارة كما يستفاد من الانقروية من أواخر الشركة نمرة ٢٨٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات النضا

نمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعده من المادتين

يجبر على العمارة فإن لم يهر يأذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضى فهو منطوق لا يرجع على الآخر بشئ

## ( مادة ٦٥٩ )

اذا انهدم الملك المشترك الذى لا يحتمل القسمة وصار عريضة وطلب أحد الشريكين عمارة وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العريضة بينهما

## ( مادة ٦٦٠ )

اذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين الى العمارة وكان ابقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة والآخر تمتنع فانه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين<sup>(١)</sup>

## ( مادة ٦٦١ )

اذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحدا الشريكين أراد نقضه وأبى الآخر يجبر الآبى على نقضه وهدمه<sup>(٢)</sup>

## ( مادة ٦٦٢ )

اذا هدم الشريك الحائط المشترك بينهما أو انهدم هو نفسه فإن كان لهما عليه حولة يجبر الآبى على البناء مطلقا سواء كانت عريضة الحائط عريضة أم لا وان لم يكن لهما عليه حولة لا يجبر الآبى لوعرضته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لاحدهما عليه حولة دون الآخر وأراد صاحب الحولة البناء وأبى الآخر يجبر الآبى مطلقا سواء كانت عرضته عريضة أم لا وان أراد الآخر وأبى صاحب الحولة يجبر الآبى لوعرضته غير عريضة ولا يجبر لوعريضة لا مكان القسمة

وفى كل موضع يجبر فيه الآبى اذا بنى الآخر بلا اذن القاضى لا يرجع على الآبى بشئ وان بنى باذن القاضى يرجع على الآبى بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآبى من الانتفاع بالحائط ووضع حولته عليه حتى يأخذ منه ذلك<sup>(٣)</sup>

(١) يستفاد من الدرر والمختار من أواخر الشريعة الفاسدة مرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المحتار من أواخر الشريعة الفاسدة من أوسط الضابط الذى ذكره مرة ٣٥٤

(٣) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المحتار من أواخر الشريعة الفاسدة مرة ٣٥٥

## كتاب العارية

( مادة ٦٦٣ )

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (١)

( مادة ٦٦٤ )

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

( مادة ٦٦٥ )

لا يخرج العـين المستعارة عن ملك المـعـير (٢)

( مادة ٦٦٦ )

يجب على المستعير أن يعتمى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائها به مال نفسه

( مادة ٦٦٧ )

إذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن ينتفع بالعارية في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فإن تجاوزه وهلك العارية ضمها (٣)

( مادة ٦٦٨ )

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعملها في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ومجاوزه إلى ما فوقه ضرراً وانما له استعماله استعمالاً مماثلًا لما قيده أو أخف منه ضرراً

( مادة ٦٦٩ )

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منتفعا جاز للمستعير أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا ما لم يكن قد استعملها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره (٤)  
وان قيدها المعير وعين منتفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وان خالف وأعارها فهلك فعلية ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن ان أعارها وهلك في يد المستعير الثاني

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرأول العارية غمرة ٥٠٢ — (٢) يستفاد من أوائل الباب الاول من الهندية في تفسيرها غمرة ٣٤٣ — (٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير غمرة ٣٤٦ ومن الدرمن أوسط العارية غمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر  
(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرورد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٣ وغمرة ٥٠٤

## (مادة ٦٧٠)

إذا نهي المعير المستعير عن إعاقة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقاً سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (١)

## (مادة ٦٧١)

إذا كانت الإعاقة لعل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له إعارته لغيره فان أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٢)

## (مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير إيداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الإعاقة فان أودعها وهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

## (مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الإعاقة فان هلكت عند المستودع بلا تعديبه فلا ضمان عليه

## (مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة ولا أن يرهنها إلا إذا كان استعارها ليرهنها بأذن المعير فان أجزها بلا إذنه فهلكت في يده المستأجر فللمعير الخيار أن شاء ضمن المستعير وأن شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وأن ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير إذا لم يعلم وقت الإجارة أنها عارية في يده وإن رهنه أو هلك الرهن المستعار في يده المرتهن وضمن المعير للمستعير يتم الرهن فيما بين المستعير والراهن وبين المرتهن (٤)

## (مادة ٦٧٥)

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استردادها ضرر إلا إذا كان الضرر لزواها نهائية معالومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يده المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٥)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية غمرة ٥٠٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية أواخر العارية غمرة ٩٧ - (٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح الحامدية غمرة ٩٦ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكم قرائنها من الدر ورد المختار من أو ثل العارية غمرة ٥٠٣

(٥) يستفاد من الدر أوسط العارية غمرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وكلمة رد المختار من المحل المذكور غمرة ٣٥٩

## ( مادة ٦٧٦ )

إذا كانت العارية من الأشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره إلى المعير فملك قبل وصولها إليه سالمة فعلى المستعير ضمانها وإذا كانت من الأشياء الغير النفيسة فإن ردّها المستعير على يد أمينه أو على يد من في عيال المعير فلا ضمان عليه بهلاكها وإن ردّها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردّها فلا يضمن هلاكها أيضاً وإن كان لا يملك الاعارة عند ردّها على يد الأجنبي فإنه يضمن بهلاكها إن هلك قبل وصولها سالمة إلى مالكها أو إلى المأذون له منه بقبضها (١)

## ( مادة ٦٧٧ )

صح اعارة الأرض للبناء والغرس والعير استردادها متى شاء فإن استردّها أو كان به إنشاء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير إن لم يضر القلع بالأرض فإن أضر به أيخبر المعير إن شاء كلفه قلعهما ورضى بالضرر وإن شاء تملكهما مجبرا على المستعير بقيمة ما نقلوعين بأن تقوم الأرض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

## ( مادة ٦٧٨ )

إذا كانت اعارة الأرض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما نقلوعين وقائمين إلى انتهاء المدة وإن كانت الأرض معارة للزرع وكان به أزرع لم يدرك أو أن حصاده فليس للعير أن يستردّها قبل ادراك الزرع بل تترك إلى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

## ( مادة ٦٧٩ )

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدّد ويبتل اشتراط ضمانها في العقد وإنما تضمن بتعدّي المستعير عليها أو بتقصيره أو إهماله في المحافظة عليها (٣)

## ( مادة ٦٨٠ )

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا معروفا وإنما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمهما وما بعدهما من الدرر المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرر المختار أوائل العارية غمرة ٣٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من الهندية من أوسط الباب الخامس في نضيب العارية غمرة ٣٤٩

## (مادة ٦٨١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها (١)  
وان أخذ العارية متغلب ولم يدرك المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

## (مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقوفة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردّها  
فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيمات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت  
أو لم يستعملها (٢)

وكذلك إذا كانت العارية مقيمة بمكان معين فجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه  
الضمان (٣)

## (مادة ٦٨٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها وردها تكون على المستعير (٤)

## (مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان إذا ادعى المستعير أنه فعله بإذن المعير وأنكر المعير  
ذلك يضمن المستعير إلا أن تقوم له بينة على الأذن (٥)

## (مادة ٦٨٥)

تنفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير (٦)  
فإن مات المستعير مجهولاً لعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجباً إذا وُد من التركة

## كتاب القرض

## (مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلومة من الأعيان المثلية التي تستهلك بالانتفاع بها  
ليردها (٧)

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣ — (٢) يستفاد حكمها من رد المختار وأوسط  
العارية غمرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية غمرة ٩٣
- (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدرغرة ٥٠٣
- (٥) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية غمرة ٩٥
- (٦) يستفاد من الدرر المختار من أواخر العارية غمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣
- (٧) يستفاد من الدرر المختار من أواخر العارية غمرة ١٧١

( مادة ٦٨٧ )

انما تخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فثبتت في ذمة المستقرض مثلها لاعتبارها ولو كانت قائمة (١)

فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

( مادة ٦٨٨ )

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها فتفاوت باختلاف قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدونات المتقاربة (٢)

( مادة ٦٨٩ )

لا يصح القرض في القيمات وهي التي تتفاوت آحادها فتفاوت باختلاف قيمتها

( مادة ٦٩٠ )

يجوز استقراض الذهب والفضة المضروبين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويوفى بدلها عددا من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعددا (٣)

( مادة ٦٩١ )

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)

وكذلك الوصي لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

( مادة ٦٩٢ )

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة قدرا وصفة (٥)

( مادة ٦٩٣ )

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

( مادة ٦٩٤ )

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده قبل حلول الاجل (٧)

(١) يستفاد من الدر من أوسط القرض غرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما عدها من الدر ورد المختار من أوائل القرض غرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الراب من الدر ورد المختار غرة ١٨٣

(٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدر ورد المختار غرة ٣٤١

(٥) يستفاد من أوائل القرض في الدر ورد المختار غرة ١٧١ ومن الدر ورد المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٧) يستفاد من الدر ورد المختار من أواخر المراجعة غرة ١٧٠



## (مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقدار معين من النقود والذهب والفضة فمكسدت وبطل التعامل به فاعليه رد قيمته يوم قبضها الا يوم ردها وان استقرض شيئا من المكملات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبرة برخصها وغلوها (١)

## (مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بان استملكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى أن يوجد مثلها الا اذا تراضيا على القيمة (٢)

## (مادة ٦٩٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسرا لاملاله فلا يطالب به الا عند يساره

## (مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغا من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته (٣)

## (مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي محجور عليه شيئا فاستملكه الصبي فعليه ضمانه فان تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وان كانت عينه باقية فللمقرض استردادها (٤)

## كتاب الودیعة

## (مادة ٧٠٠)

الايداع هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله مسراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (٥)

## (مادة ٧٠١)

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلا لاثبات اليد عليه (٦)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المحار من أوائل الفرض غرة ١٧٣ - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض غرة ٣٣٤ ومن الدرود المختار من أوسط القرض غرة ١٧٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرأواخر القرض غرة ١٧٥ - (٤) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط فصل في القرض غرة ١٧٤ - (٥) تستفاد من الدرأول الايداع غرة ٤٩٣ - (٦) تستفاد من الدرأول الايداع غرة ٤٩٤

## ( مادة ٧٠٢ )

انما يتم الابداع في حق وجوب الحفظ بالايجاب والقبول صريحا مع تسليم العين للمستودع تسليمها حقيقيا أو حكما بان يضعها بين يديه أو بالايجاب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئا وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (١)

## ( مادة ٧٠٣ )

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختم واستلمها المستودع صح استلامها وان لم يدر ما فيها وان ادعى صاحبها عند ردها اليه نقصا شئ منها فلا يجب على المستودع المين الآن يدعي المودع عليه الخيانة (٢)

## ( مادة ٧٠٤ )

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (٣)

## ( مادة ٧٠٥ )

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضعها في حرز مثلها على حسب نفاستها (٤)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله بمن في عياله

## ( مادة ٧٠٦ )

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلا بالغاً أو مالا كان صبياً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فانه يضمنها بالاستهلاك (٥)

## ( مادة ٧٠٧ )

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقا سواء أمكن التكرز أم لا وانما يضمنها المستودع بتعديبه عليها أو بتقصيره في حفظها (٦)

## ( مادة ٧٠٨ )

اذا كان الابداع باجرة فهلك الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التكرز منه فضمنها على الوديع

- (١) يستفاد من الدرأ وائل الابداع مرة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الهندية من وأحر الباب الرابع فيما يكون تضديعا للوديعة مرة ٣٢٦ ومن أوسط الوديعة من تنفج الحامدية مرة ٨٤ - (٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الابداع مرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية مرة ٣٣١ (٤) يستفاد من تنفج الحامدية من أوسط الوديعة مرة ٨٧ - (٥) يستفاد من الدر وتكملة رد المختار من أوائل الابداع مرة ٣٠٩ - (٦) يستفاد من الدرأ وائل الابداع مرة ٤٩٤ وكذا ما بعدها

## (مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيداً ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيداً وكان مفيداً لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو ولا يعمل به (١)

## (مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدى المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد (٢) وإن هلك عند الثاني بدون تعديده وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

## (مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

## (مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده بأجرة أو إعاره أو رهن بلا إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلكت في يد المستأجر أو المستعير أو المرتب فلصاحبها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتب (٤)

## (مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة براً وإن كان لها حمل مالم ينه صاحبها عن السفر بها أو يعين مكان حفظها أيضاً أو يكن الطريق مخوفاً (٥)

## (مادة ٧١٤)

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها تخالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفاً وسار بها أسفراً له منه بتدفعها كتفعليه الضمان وإن كان السفر ضرورياً لئلا يبدل منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله إن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن سافر بها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر لوديعة غمرة ٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة غمرة ٨١ وغمرة ٨٣ - (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة غمرة ٨٣ (٤) يستفاد حكمها من الهندية أوائل كتاب الوديعة غمرة ٣١٧ - (٥) يستفاد حكمها من الدرر الكاملة رد المحتار من أوسط الوديعة غمرة ٣٣٤ وغمرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من النمر المذكرة

## (مادة ٧١٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالكين عن بعضهم فاعليه ضمانها سواء كان المال الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها غيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمنه على الخلط ولو كان صغيراً أو ابناً الصغير لا يصح من ماله (١)

## (مادة ٧١٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله باذن صاحبها أو اختلطت بلا صنع به بحيث يتعسر تفريق المالكين عن بعضهم ما يصير المستودع شريكاً للمالك الوديعة شريكاً مالكاً وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

## (مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً بغيبة منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولمن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢)

فإن دفعها بلا إذن الحاكم فاعليه الضمان

## (مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً بغيبة منقطعة فعلى الوديع حفظها إلى أن يعلم موته أو حياته (٣)

وإن كانت الوديعة مما يلف بالمكث فللمستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

## (مادة ٧١٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة ومؤنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائباً وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم ويتفق عليه من أجزائها فإن كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالاتفاق عليها من ماله إلى ثلاثة أيام لئلا كثر رجاؤه أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ ثمنها عنده (٤)

## (مادة ٧٢٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليها باذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفقته على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيواناً

(١) يستفاد حكمها والتي بعده من الدرر المختار من أوسط الوديعة غمرة ٤٩٧ و ٤٩٨ وكذلك من الدرر وتكملة رد المحتار من أوسط الوديعة غمرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ - (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر ورد المحتار من أوسط باب النفقة غمرة ٦٦٦ - (٣) يستفاد حكمها من رد المحتار وأخر الوديعة غمرة ٥٠١ (٤) يستفاد حكمها والمادة بعده من رد المحتار وأخر الأبداع غمرة ٥٠١ المدكورة قبله

## (مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الایداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة إلى صاحبها (١)

## (مادة ٧٢٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها (٢)

## (مادة ٧٢٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليها اليه فإن منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فهلك فعليه ضمانها (٣)

فإن كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بها لولاها

## (مادة ٧٢٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته فهي أمانة في يدا الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها (٤)

فإن مات المستودع مجهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشارك المودع سائر غرماء الوديع فيها

## (مادة ٧٢٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشترى فهلك في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمة يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنه وديعة أو لا وإن كانت الوديعة فائقة في يد المشتري يخير صاحبها إن شاء أخذها ورد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن إذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر الایداع آخره ٤٩٨ مما كتبه تحب قوله وقت الانكار اه

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وأخر الوديعة مرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعده من الدرر وأائل الوديعة مرة ٤٩٥

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعده من الدرر والمختار من أوسط الایداع مرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح

الحامدية من أوائل الایداع مرة ٨٣

(٥) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر الببوع مرة ٢٩١ و مرة ٢٩٧

( مادة ٧٢٦ )

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها منه إلا بإذن الحاكم وإن سلبت إليه بلا إذنه وهلكت أوضاعه فعلى المستودع ضمانها (١)

( مادة ٧٢٧ )

إذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها (٢)

( مادة ٧٢٨ )

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها إن كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيمتها إن كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق (٣)

## كتاب الكفالة

### الباب الأول

#### الفصل الأول

( مادة ٧٢٩ )

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٤)

( مادة ٧٣٠ )

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده ما لم يقبل الطالب أو نائبه ولو فوض إليها مجلس العقد (٥)

( مادة ٧٣١ )

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلاً بالغاً فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجراً ولا الكفالة لمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجراً (٦)  
وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ به الكفيل

(١) يستفاد حكمهما من أو آخر الأبداع من تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ عند قول الدر لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث - (٢) يستفاد من أوائل الفصص والضمان من الاثنية غرة ٣٤٦ - (٣) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الفصص من الدر غرة ١١٦ - (٤) يستفاد من أول كفالة الدر غرة ٢٤٩  
(٥) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غرة ٢٥١ - (٦) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥١ وغرة ٢٥٢

## (مادة ٧٣٢)

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً معلومة وأن يكون مقدورا لتسليم من الكفيل<sup>(١)</sup>

## (مادة ٧٣٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت إن كان مديونا بدين محيط بجماله وإن كان دينه غير محيط بجماله وكانت كفالته تخرج من ثلث مابق من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا فقدر الثلث<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٧٣٤)

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية كالبيع فاسداً أو المصوب أو المقبوض على سوم الشراء إن سمي له ثمنا<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٧٣٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

## (مادة ٧٣٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم إن يكون شرط الوجوب الحق أو لا مكان الاستيقاء أو لتعذره<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر<sup>(٥)</sup>

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة عمدة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة عمدة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل الكفالة عمدة ٢٤٩ وعمدة ٢٥٠ ومن أوسط ماد كرمرة ٢٦٨

(٤) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة عمدة ٢٦٥ وعمدة ٢٦٦

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة عمدة ٢٦٨

## الفصل الثاني

( في الكفالة بالنفس )

( مادة ٧٣٨ )

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان أحضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يحبس مالم يظهر عجزه وعدم اقتداره على احضاره (١)

( مادة ٧٣٩ )

اذا كان المكفول بالنفس غائباً باغية معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللمكفول له أن يستوثق بأخذ كفيل من الكفيل عندها به لاحضار المكفول به وان كان المكفول غائباً بآلوم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

( مادة ٧٤٠ )

يبرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه أيضاً والا فلا (٢)

( مادة ٧٤١ )

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضاً كما يبرأ ان مات الكفيل الاوّل ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

## الفصل الثالث

( في الكفالة بالمال )

( مادة ٧٤٢ )

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً ومجهولاً وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الا بالاداء أو الإبراء (٣)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرمن الأوسط الكفالة غمرة ٢٥٦

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرمن الأوسط الكفالة غمرة ٢٥٧

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرور المختار من الأوسط الكفالة غمرة ٢٦٣ و ٢٦٣



(مادة ٧٤٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ٧٤٤)

إذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصصة صاحبه في الدين المشترك<sup>(١)</sup>

(مادة ٧٤٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالتمن عن المشتري فيما يباعه ولا كفالة الوصي بتمن ما يباعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما يباعه من مال الوقف

(مادة ٧٤٦)

يجوز للدائن المكفول دينه معطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبة التهما معا وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما<sup>(٢)</sup>

(مادة ٧٤٧)

إذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدة بعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجمع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجمع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته<sup>(٣)</sup>

(مادة ٧٤٨)

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معاً في عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول

فان التزم كل منهم منفردا بجمع مالزم في ذمة الآخر فللدائن أن يطالب كلا منهم بجمع الدين

(مادة ٧٤٩)

إذا كان الدين مؤجلاً على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضاً<sup>(٤)</sup>

(مادة ٧٥٠)

إذا تكفل الكفيل بالدين الحال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي سدها من الدرمن أوسط الكفالة غمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من آخر الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال من الهندية غمرة ٢١٥

وحكم الثانية من أوائل الكفالة في رد المختار غمرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي سدها من الدرور المختار من أوائل كفالة الرجاء غمرة ٢٨٦

(٤) تستفاد من الدرور المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة في هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

( مادة ٧٥١ )

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وإن أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

( مادة ٧٥٢ )

إذا أدى الكفيل ما كفله به من ماله فله الرجوع عما أدى على الاصيل إن كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (١)

( مادة ٧٥٣ )

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (٢)

( مادة ٧٥٤ )

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن معجلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٣)

( مادة ٧٥٥ )

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً بصير مستحق الاداء حالاً في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لامن الكفيل (٤)

( مادة ٧٥٦ )

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحمل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا آذاه وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

( مادة ٧٥٧ )

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلا طالب الخيار في أخذه حالاً من أى التركتين شاء

( مادة ٧٥٨ )

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو ورثه (٥)

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة الفقرة ٢٧١ - (٢) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٣

(٣) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٤) يستفاد حكم هذه المادة واليتين بعدها

من الدرأوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٥) يستفاد من الدرأوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالاته حالة أن يمنع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان كانت الكفالة بالمال (١)

## الفصل الرابع

(في الإبراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المدينون برئ كفيلا من الكفالة (٣)  
فان كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المدينون لامن حصة الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حواله مقبولة من المحيل والمحال والمحال عليه  
توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٥)

(١) يستفاد من الدرر والمختار من أواخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٢) يستفاد من الدرر من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٢ وغمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(٣) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣

(٤) يستفاد حكمهما من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية غمرة ٣٣٥

(٥) يستفاد حكمهما من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية غمرة ٣٣٧

## كتاب الحـوالة

( مادة ٧٦٦ )

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه (١)

( مادة ٧٦٧ )

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة (٢)

( مادة ٧٦٨ )

الحوالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بإدائه من الدين الذي للمحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده ودبعة أو مغصوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

( مادة ٧٦٩ )

الحوالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بإدائه من الدين الذي للمحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مغصوبة

## الفصل الاول

( في شروط صحة عقد الحـوالة ونفاذه )

( مادة ٧٧٠ )

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلًا بالغًا فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتيالهما كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزًا أو مأذونًا له في التجارة (٣)

( مادة ٧٧١ )

يشترط لنفاذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على أجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت والا فلا ولا ينفذ احتياله الا اذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملاً من المحيل

( مادة ٧٧٢ )

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أي المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه

(١) يستفاد من الدرأول الحوالة عمرة ٢٨٨

(٢) يستفاد مضمونها واليتين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة عمرة ٣٤٠

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحوالة من الدرورد المختار عمرة ٢٨٩

بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه فقبل الحوالة راضياً لا مكرها صحت الحوالة والتزم  
للمحتال بالدين المحتال به وما لم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون  
للمحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استدان زوجته النفقة عليه بأمر  
القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بالرضاء ويكون ملزوماً بالدين للمحتال

(مادة ٧٧٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والافهي وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال  
عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صحت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً  
للمحيل (١)

## الفصل الثاني

(في الديون التي تجوز الحوالة بها)

(مادة ٧٧٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

(مادة ٧٧٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوماً فلا تصح الحوالة بالدين  
المجهول فلا احتال بما سيثبت للمحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٧٧٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضاً بالديون المترتبة  
في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

## الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٧٧٧)

اذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بها برئ المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن  
المطالبة معا وثبت للمحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة  
حق المحتال (٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل المحوالة نمرة ٢٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من رد المختار  
من أوائل المحوالة نمرة ٢٩٠ - (٣) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوائل المحوالة نمرة ٢٩١ و ٢٩٢

## ( مادة ٧٧٨ )

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة المحيل عن المحتمل عليه بل إذا كان له عليه دين أوله عنده عين مودعة أو مغصوبة فله أن يطالبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة إلى أن يؤدي الدين الذي الحال به للمحتمل فإن أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فإن لم يكن المحتمل عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين الحال به رجع عليه بمنزله فإن أدى بلا أمره فهو متطوع لا رجوع له عليه بما أدى (١)

## ( مادة ٧٧٩ )

إذا كانت الحوالة مقيدة بعين أو ممانة أو مغصوبة أو دين خاص للمحيل على المحتمل عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتمل عليه ولا المحتمل عليه دفعها للمحيل فلودفعها إليه ضمنها للمحتمل ويكون له الرجوع بها على المحيل

## ( مادة ٧٨٠ )

إذا أقال المرتهن غريمه على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للمحتمل وكذا إذا أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن سقط حقه في حبس العين المباعة أما إذا أقال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أقال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

## ( مادة ٧٨١ )

إذا أقال المدين دائنه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتمل عليه عينا مملوكة للمحيل ويؤدي الدين الحال به من ثمنها وقبل المحتمل عليه الحوالة بهذا الشرط صححت الحوالة لا أمر المحيل الحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتمل عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٣)

## ( مادة ٧٨٢ )

يتحول الدين على المحتمل عليه بصفته التي على المحيل (٤)  
فإن كان الدين على المحيل حال تكون الحوالة به على المحتمل عليه حالة ويدفع المحتمل عليه الدين الحال به مجعلا

(١) يستفاد حكمها من المادة ٢٨٥ من أواخر الحوالة من الدرر المختارة ٢٩٤

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار وأوائل الحوالة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار من أواخر الحوالة ٢٩٥ عن البرازية عن الظهيرية

(٤) يستفاد من رد المختار في أواخر الحوالة بالتمرة المذكورة قبله في تنبيه عن الفتح

وان كان الدين على المحيل مؤبلا تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات المحيل بقي الاجل وان مات المحتال عليه صار الدين حالا ويؤدى من التركة ان كان بهما مائني بأدائه والارجع المحتال بالدين أو بما بقي له منه على المحيل ليؤديه عند حلول الاجل

## الفصل الرابع

( فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجبه )

( مادة ٧٨٣ )

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة به لئلا المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا يثبت لكل من المحيل والمحتال ثانياً ما أن يموت المحتال عليه مفلساً ولم يترك عينات في أداء المحال به ولدينا كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مفلس فلا تبطل الحوالة (١)

( مادة ٧٨٤ )

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتفليس له ولو بأمر الحاكم لا يوجب بطلان الحوالة وعود الدين على المحيل (٢)

( مادة ٧٨٥ )

اذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل (٣)

( مادة ٧٨٦ )

انابطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أقال البائع غريمه على المشتري بثمن المبيع فهل المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو ورد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما آذاه

(١) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٣ بسا على قول الامام المرجح في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والعمدة الاولى من التي بعدهما من رد المختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٤

( مادة ٧٨٧ )

إذا أحوال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أداؤها للمحتال بلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وبيطلانها يعود الدين على المحيل<sup>(١)</sup> واستحقاق الوديعة للغير يبطل الحوالة كهلاكها فان كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

( مادة ٧٨٨ )

إذا أحوال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأدائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أداؤها للمحتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها<sup>(٢)</sup> فان استحققت العين المغصوبة للغير بطلت الحوالة وعاد المحتال بمحقه على المحيل

( مادة ٧٨٩ )

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بثمنه اذا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل<sup>(٣)</sup>

### الفصل الخامس

( في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين )

( مادة ٧٩٠ )

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التليك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة<sup>(٤)</sup> فاذا مات المحيل مدوناً قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فما قبضه منه في حياة المحيل فهو له أي للمحتال وما لم يقبضه فهو فيه اسوة لغرماء المحيل واذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص التي أخذها الغرماء

( مادة ٧٩١ )

اذا مات المحيل وله وورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الحوالة غرة ٢٩٣ — (٢) يستفاد من الدرر المختار من

أوسط الحوالة غرة ٢٩٣ — (٣) يستفاد من الدرر المختار وأخر الحوالة غرة ٢٩٥

(٤) يستفاد حكم هذه المادة واليتين بعدهما من رد المختار وأخر الحوالة غرة ٢٩٤



( مادة ٧٩٢ )

اذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالخصص ومابقى للمحتال بعد  
القسمة يرجع به على المحيل

( مادة ٧٩٣ )

اذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للمحيل على المحتال عايبه وكذا لو وهب  
المحتال مال الخوالة للمحتال عليه (١)

## الفصل السادس

( في براءة المحتال عليه )

( مادة ٧٩٤ )

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بأحاطته المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الخوالة (٢)

( مادة ٧٩٥ )

اذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث لو كان غير  
مديون للمحيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

( مادة ٧٩٦ )

اذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فان كان مديونا للمحيل سقط عنه  
الدين قصاصا وان لم يكن مديونا للمحيل كان له ولو ورثته الحق في مطالبته به

( مادة ٧٩٧ )

لا يصح ابراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (٤)

( مادة ٧٩٨ )

السفينة بالاشراط المنفعة المقرض جائزة وانما ~~سكره~~ تحريرا اذا كانت المنفعة مشروطة  
أو متعارفة (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة غمرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل المحوالة غمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أواسط المحوالة غمرة ٢٩٣ ومن آخرها غمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة غمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية وأخر المحوالة غمرة ٢٤٣

(٥) يستفاد من الدرر المختار من آخر المحوالة غمرة ٢٩٥

## كتاب الوكالة

### الباب الاول

( في ماهية الوكالة وشروط صحتها )

### الفصل الاول

( مادة ٧٩٩ )

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معالوم (١)

( مادة ٨٠٠ )

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله أيضا

( مادة ٨٠١ )

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل بتصرف ضار ضرر محضا ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائر بين الضرر والنفع ان كان مأذونا بالتجارة فان كان محجورا ينعقد توكيله موقوفا على إذن وليه أو وصيه

( مادة ٨٠٢ )

تنعقد الوكالة بإيجاب وقبول وبشروط علم الوكيل بالوكالة فان ردها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعدها (٢)

( مادة ٨٠٣ )

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا إلى وقت مستقبل (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدها من الدرمن أوائل الوكالة غرة ٤٠٠

(٢) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٣٤٥ وغرة ٣٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٣٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور غرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ من أوائل الوكالة ٥١

## (مادة ٨٠٤)

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لا يعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا<sup>(١)</sup>

## (مادة ٨٠٥)

كل عقد جائز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره<sup>(٢)</sup> فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإيقاع واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستيجار والرهن والارتهان والايدياع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ما عدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لا يجوز

## (مادة ٨٠٦)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعيمها بتعيمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مقوضا بكل حق هوله وبالخصوصية كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاص به والخاص<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٨٠٧)

يصح تفويض رأى للوكيل فيصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٨٠٨)

إذا كان الامر مفوضا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلًا عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

## (مادة ٨٠٩)

إذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لاحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به الا اذا كان لا يحتاج فيه الى رأى كإيقاع الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة فانه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر فى الخصومة لاحضرته فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقا<sup>(٥)</sup>

- (١) يستفاد حكم صدره من بكلمة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٣٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة نمرة ٤٤٠ — (٢) يستفاد من الدرمن أوائل كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٤٠ من الهندية — (٣) يستفاد من الدرور المختار من أوائل الوكالة نمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن نكته له رد المختار من أوائلها نمرة ٢٥٦  
(٤) يستفاد حكم هذه المادة التى بعدها من الدرمن وأخر نصل لا يعقد وكيل البيع والشراء نمرة ٤١١  
(٥) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرمن نمرة ٤٠٩

## ( مادة ٨١٠ )

إذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسماة ان وقت وقتنا  
أو ذكر عملا معيناً يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشترط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر  
فله أجر المثل والا فلا (١)

## الفصل الثاني

## ( في أحكام الوكالة )

## ( مادة ٨١١ )

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقرض اذا عقده الوكيل من جهة  
مريدا التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً وتعلق به حقوقه سواء أضاف الوكيل العقد الى  
نفسه أو الى الموكل وإن كان وكيلاً في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه  
يقع العقد له لا للموكل وإن أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٢)

## ( مادة ٨١٢ )

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفى فيه بإضافته الى نفسه كالبيع والشراء  
والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه  
الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه ما لم يكن مجبوراً عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل  
مادام الوكيل حياً وإن كان غائباً وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فإن أضاف  
العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من  
الحقوق والواجبات (٣)

## ( مادة ٨١٣ )

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقد مد من العقود التي ترجع فيها  
الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لهما (٤)

## ( مادة ٨١٤ )

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غمرة ٤٠٤ ومن أوسط 'الاجارة غمرة ١٣٩ ومنها غمرة ١٥٢

ومن أواخر اجارة الانقروية غمرة ٣١٥ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرمن أو آخر ترجمه كتاب الوكالة غمرة ٤٠٢

(٣) يستفاد من الدرأ و آخر ترجمه كتاب الوكالة غمرة ٤٠١ و ٤٠٢

(٤) يستفاد حكمهما من الدر ورده المختار من أو آخر كتاب الوكالة غمرة ٤٠٢ وكذا ما بعدهما

## الفصل الثالث

### (في الوكيل بالشراء)

#### (مادة ٨١٥)

يشترط صحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوماً عيناً أو جنساً مع بيان قدره أيضاً أن كان من المقدرات كملكيات والموزونات ويكفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن<sup>(١)</sup>

#### (مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً وفوض الأمر في شرائه لرأى الوكيل صحته الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد<sup>(٢)</sup>

#### (مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مفوضاً لرأى الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً جهالة فاحشة كجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن وإن كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صحته الوكالة وإن لم يبين الثمن

وإن كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن أو النوع صحته الوكالة والأفلا

#### (مادة ٨١٨)

إذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه الأعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريراً نفذ على الوكيل ولا يتوقف على إجازة الموكل إلا إذا لم يجد فأنفذ على الوكيل بأن يكون الوكيل صديقاً أو محجوراً<sup>(٣)</sup>

#### (مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً إلى خير<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٤٠٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية غمرة ٤٤٧ وحكم أوّل

الفقرة الثانية من الهندية أيضاً من الباب المذكور غمرة ٤٤٨ وحكم إقهما من أوسط باب الوكالة بالبيع

والشراء في تكملة رد المحتار غمرة ٢٩٠

فان عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر من ثمنه فلا ينفذ على موكله مطلقا سواء كان وكيله بشرا معين أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيله بشرا معين نفذ على الموكل وان كان وكيله بشرا غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له بصفة فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فانه ينفذ على الموكل

( مادة ٨٢٠ )

اذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشرا معين وأمره أن يشتريه به حالا فاشترابه بنسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به بنسيئة فاشترابه به حالا لزم الوكيل

وان عين قدر الثمن لوكيله بشرا غير معين وأمره أن يشتري به حالا فاشترى به بنسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به بنسيئة فاشترى به حالا لزم الموكل (١)

وان كان السعر معروفا عند الناس كخن الخبز واللحم فلا ينفذ على الموكل الا بثلث المثل (٢)

( مادة ٨٢١ )

اذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وان لم يكن دفعه للبائع (٣)

( مادة ٨٢٢ )

اذا اشترى الوكيل بالشراء بثلث مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالا فان أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا فلا وكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا (٤)

( مادة ٨٢٣ )

لا يجوز للوكيل بشرا معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له ما لم يشتريه بثلث أو يزيد من الثمن الذي عينه له أو بجنس آخر (٥)

( مادة ٨٢٤ )

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله للموكله من نفسه (٦)

- (١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية غرة ٤٤٧ و ٤٤٨
- (٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غرة ٤٠٣ بالغزو الى الدر وغيره
- (٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٣
- (٤) يستفاد حكم فقرتيهما من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء غرة ٤٠٣
- (٥) يستفاد من أوسط باب الوكالة بالمبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٤
- (٦) يستفاد حكمهما من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر وتكملة رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

## (مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (١)

## (مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لا يخذل منه وتلقف في يده أو ضاع لزومه أداءه منه (٢)

## الفصل الرابع

## (في الوكيل بالبيع)

## (مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتعابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأنقص منه فان باعه بأنقص منه وسلمه للمشتري لا يملكه وللموكل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للموكل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

## (مادة ٨٢٨)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فالوكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه باجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (٤)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم فقرتيهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية غمرة ٤٥٨ ومنها في أوسط الباب المذكور غمرة ٤٦٣ ومن الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غمرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غمرة ٣١١

## ( مادة ٨٢٩ )

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأنقص منها ولو نقصنا يسيروا ولا مثلها ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل ببيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مقاضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيعه إذا كان من جنس تجارتهما (١)

## ( مادة ٨٣٠ )

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

## ( مادة ٨٣١ )

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفيل على المشتري بما يباعه منه نيئته ولولم يأمره الموكل بذلك (٣) وإن أمره الموكل أن لا يبيع نيئته إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وإن خالف لا ينقذ بعه على الموكل (٤)

## ( مادة ٨٣٢ )

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الأخذ والترك (٥)

## ( مادة ٨٣٣ )

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكل وللشترى الامتناع من دفعه للموكل وإن دفع المشتري الثمن للموكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه (٦)

## ( مادة ٨٣٤ )

يجب على الوكيل على تسليم المبيع للشترى بعد قبضه ثمنه إن كان حالا (٧)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الح غرة ٣٠٩ و ٣٠٨

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الح غرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الح غرة ٤٠٨

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المحتار من أواسط كتاب الوكالة غرة ٣٦١

(٥) يستفاد حكمهما من الدرر وحاشية الطحطاوى من أواسط باب عدل الوكيل غرة ٢٨٨ ٢٨٩

(٦) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٣٩٨

(٧) يستفاد حكمهما من أوائل الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية غرة ٤٤٣



(مادة ٨٣٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله اذا لم يقبضه من المشتري<sup>(١)</sup>

(مادة ٨٣٦)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يجبر على تقاضي الثمن وقبضه من المشتري  
وتجوز احواله الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٣٧)

الوكيل بالبيع المجمعول له أجر على البيع كالدلال والسمسار يجبر على تقاضي الثمن من المشتري  
وتحصيله منه

(مادة ٨٣٨)

اذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن ان نقده اليه سواء كان الثمن باقيا في يده  
أو سلمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به به بدفعه على موكله وان نقد المشتري الثمن  
الى الموكل رجع عليه به<sup>(٢)</sup>

(مادة ٨٣٩)

اذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان  
نقده الى الموكل فله أخذه منه<sup>(٣)</sup>

(مادة ٨٤٠)

اذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فله أن يرده على وارث الوكيل أو وصيه  
فان لم يكن له وارث أو وصي يرده على الموكل<sup>(٤)</sup>

(مادة ٨٤١)

اذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه الا اذا تعدى عليه أو قصر في حفظه<sup>(٥)</sup>

(١) يستفاد حكمهما من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

(٢) يستفاد حكمهما من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية غرة ٤٦٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار غرة ٣١٦

(٤) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣

(٥) يستفاد حكمهما من أول العائش من كتاب الوكالة في الانقروية غرة ٤٥

## الفصل الخامس ( في التوكيل بالخصومة )

( مادة ٨٤٢ )

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وانما هو شرط للزومه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين الا اذا كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٢)

( مادة ٨٤٣ )

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان أقام المدين عليه البيينة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل ينسب أوما وكيل القاضى بقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة (٣)

( مادة ٨٤٤ )

وكيل الصلح لا يملك الخصومة ووكيل الخصومة لا يملك الصلح

( مادة ٨٤٥ )

اذا كان الموكل بالخصومة مدعيا وعا بامدة سفر أو كان مريضا في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فان رضى به لزمه برضاه (٤)

( مادة ٨٤٦ )

يجوز للعدلات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية غرة ٤ وكذا من الدر وتكملة رد المحتار من أوسط كتاب الوكالة غرة ٥٧

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار غرة ٤١٢

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار غرة ٤١٢ ومن تكملة رد المختار من المحل المذكور غرة ٣٣٨ وكذا حكم ما عدها من الغرة الاولى ومن التكملة غرة ٣٣٧

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدر ورد المختار غرة ٤٠١ وكذا ما عدها من المادتين

## (مادة ٨٤٧)

يجوز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه بوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

## (مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضر بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة (١)

## (مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضر أم غايباً صحيحاً أم مريضاً (٢)

## (مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بنبوت الحق عليه وإذا استثنى الموكل الاقرار في توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

## (مادة ٨٥١)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر (٤)

## (مادة ٨٥٢)

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيلاعاماً ولا يكون ضامناً لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى في يده (٥)

## (مادة ٨٥٣)

تجرى النيابة في الاستخلاف لا الخلف فيملاك الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبوالصغير الاستخلاف فله طلب عين خصمه ولا يحلف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد أو صح اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أو سط ترجمة كتاب الوكالة من كماله لرد المختار غرة ٣٦٠

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروية وهما مشاهير أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة الخ غرة ٥

(٣) يستفاد حكم فقرتيهما من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرر المختار غرة ٤١٣

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل الخامس في التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية غرة ٣٧

(٥) يستفاد حكمهما من أو سط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٤٠٣

(٦) يستفاد حكمهما من الدرر من أو سط كتاب الدعوى غرة ٤٢٥ وغرة ٤٢٦

## الفصل السادس

( في عزل الوكيل )

( مادة ٨٥٤ )

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاها وتحريرا بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير

فان تعلق به حق الغير كما اذا رهن المدينون ماله وعند حلول الاجل وكل آخر يبيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (١)

( مادة ٨٥٥ )

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وان تعلق به حق الغير الا في الوكالة ببيع الرهن اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٢)

( مادة ٨٥٦ )

للكيل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيبيع على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزا الى أن يعلم الموكل (٣)

( مادة ٨٥٧ )

للموكل عزل وكيله بقبض الدين ان وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بحضوره لا يملك عزله بدون علم المدينون فان دفع اليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

( مادة ٨٥٨ )

تنهى الوكالة بنهاية الشئ الموكل فيه كالأموال وكله بقبض دينه وبقبضه بنفسه



(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى والثانية من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٣٥٦

وغرة ٣٥٧ وعرة ٣٥٨

(٢) يستفاد حكمها من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٣) يستفاد حكم فقرتها من الدرر ورد المحتار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٤) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٤١٧

## كتاب الرهن

### الفصل الاول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ١٥٩)

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاء منه كلا أو بعضا (١)

(مادة ١٦٠)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقدورا لتسليم محوزا لا متفرقا مفرغا لا مشغولا بحق الراهن ميزا لا مشاعا ولا متصلا بغيره (٢)

(مادة ١٦١)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديننا ثابتا في الذمة أو موعودا به أو عيننا من الاعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالامانات (٣)

(مادة ١٦٢)

يشترط لتسام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما وللراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة (٤)

(مادة ١٦٣)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد فان رضى العدل صارت به كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن (٥)

(مادة ١٦٤)

لا يصح اشتراط تعليق العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤدّه الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويطل الشرط

(١) تستفاد من أول كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٧ ومن رد المحتار غرة ٣٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب الرهن من الهندية غرة ٤٣٣ و٤٣٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز من الدرور المحتار غرة ٣١٨

(٤) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكمهما من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية غرة ٤٣٩ ومن

الدرمن أول باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٣٣ ٥١

ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح  
توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لا يفاء الدين (١)

( مادة ٨٦٥ )

يجوز للديون إعطاء رهن واحد لعدة مدائنين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل  
منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه عند الكل بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند  
كل منهم بدينه (٢)

( مادة ٨٦٦ )

يجوز للديون أن يستعير مال غيره ويرهنه بأذنه فإن أطلق له المعير الأذن ولم يقيد به بشئ جازله أن  
يرهنه بأي قدر كان كثيرا أو قليلا وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء  
وان قيد الأذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للاستعير مخالفتها الا اذا خالف الى خير بان  
عين له المعير قدرا أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذ لم ينقص عن  
قيمة الرهن (٣)

( مادة ٨٦٧ )

اذا رهن المستعير مال المعير بأذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس للمعير أن يرجع في الرهن بعد  
تسليمه للمرتهن بل يحبس المرتهن الى أن يستوفي دينه (٤)

( مادة ٨٦٨ )

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضا أن يرهن مال ابنه  
الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فهلك فإن كانت قيمة الرهن أكثر  
من الدين يضمن الاب قدر الدين لا الزيادة (٥)

( مادة ٨٦٩ )

لا يجوز للوصي رهن ماله عند اليتيم ولا رهن مال اليتيم لنفسه وله رهنه عند أجنبي بدين على  
اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطلوب لليتيم (٦)

(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل  
باب الرهن فوضع على يد العدل من الدرغرة ٣٢ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوسط باب ما يجوز  
ارتبانه وما لا يجوز غرة ٣٣ - (٣) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب التصرف في الرهن الخ من الدرود المختار  
غرة ٣٣٠ و ٣٣١ - (٤) لتصر بهم بعهدة رهن المستعار ليرهنه فيثبت له حكم الرهن الملك الراهن قيمته رجوع  
المعير فيه ويكون لا رماحيث ٨١ - (٥) يستفاد حكمهما من أوسط باب ما يجوز ارتبانه الخ من الدرغرة ٣١٩  
(٦) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب ما يجوز ارتبانه الخ من الدرود المختار  
غرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع القصولين غرة ٢١٧

## الفصل الثاني

### ( في أحكام الرهن )

#### ( مادة ٨٧٠ )

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يمسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به

وفاسد الرهن كصحيحة في الأحكام كلها فللمرتهن حق حبسه الى أن يصل اليه دينه بتمامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

#### ( مادة ٨٧١ )

المرتهن أحق بالرهن من الراهن وانذامات الراهن مديونا فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

#### ( مادة ٨٧٢ )

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبة به الا عند حلول الاجل (٣)

#### ( مادة ٨٧٣ )

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس الى استيفاء ما بقي منه ولو قليلا (٤)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مدة من الدين وأدى الراهن مقدارا عليه لاحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ لحبس الكل بكل الدين (٥)

#### ( مادة ٨٧٤ )

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكاك الرهن وتسليمه اليه الا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعدمضيها (٦)

(١) يستفاد حكم فقرتيهما من أو سط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أو سط كتاب الرهن آخر غرة ٢٧٤

(٣) يستفاد من الدرمن أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أو سط كتاب الرهن من الدر غرة ٣١٢

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدرمن أو خراب ما يجوز رهنه غرة ٣٢١

(٦) يستفاد حكمهما من أو سط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٣

( مادة ٨٧٥ )

لا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن لبيعه لقضاء دينه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه (١)

( مادة ٨٧٦ )

اذا أراد المعير فكاك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتهن يجبر المرتهن على القبول ويرجع المعير على المستعير بما أذاه من الدين ان كان الدين قد رقيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فان كان أكثر فالزائد تبرع فلا يرجع به على المستعير (٢)

( مادة ٨٧٧ )

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة (٣)

( مادة ٨٧٨ )

اذا مات الراهن المستعير فله سابق الرهن على حاله محبوسا في يد المرتهن ولا يباع بدون رضا المعير (٤)

( مادة ٨٧٩ )

اذا مات المعير مديونا يوم المر المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وان عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتهن ولورثة المعير ان يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

( مادة ٨٨٠ )

اذا مات الراهن باع وصيه الرهن بأذن مرتهنه وقضى منه الدين للمرتهن فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا أو يأمره ببيعه وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (٦)

( مادة ٨٨١ )

اذا مات المرتهن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين (٧)

( مادة ٨٨٢ )

اذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين فان اختلفا يرضعه الحاكم عند عدل وان شاء وضعه عند المرتهن اذا كان مثل العدل في العدالة وان كره الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمهما من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غرة ٣١٢ وسله في الدرر المختار غرة ٣٣١ من الدرر المختار غرة ٢٥٠ - (٢) يستفاد حكمهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣١ من الدرر المختار - (٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار غرة ٣٣٣ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرر المختار غرة ٣٣٣ - (٦) يستفاد حكمهما من الدرر المختار غرة ٣٣٤ - (٧) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٧٦ - (٨) يستفاد حكمهما من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدى عدل غرة ٤٤٢



## (مادة ٨٨٣)

اذا مات المرتهن مجهلا الرهن ولم يوجد في تركته فقيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقضى الورثة من الرهن مقدار دين موزعهم (١)

## الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

## (مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للتسخير كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز المرتهن أو قضى الزاها دينه فحينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة (٢) وكذلك اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه (٣)

## (مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلاً في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا إذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعدداً يضمن بتعديده قيمة الرهن بالغلة ما بلغت (٤)

## (مادة ٨٨٦)

اذا باع الراهن الرهن بلا إذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يجيز المرتهن البيع فلا تصح بعده هلاكه الاجازة والمرتهن الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن (٥)

وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا إذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أو آخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ — (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرورد المختار غرة ٣٣٩ و ٣٣٠ — (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٧ — (٤) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠ و ٢٧٩ — (٥) يستفاد حكمهما مع فقرتهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠

## ( مادة ٨٨٧ )

إذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا إذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الإعادة إلى المرتهن الأول فللراهن الأول الخيار إن شاء ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالغبة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وإن شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الأول بما ضمنه وبدينه ولورهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

## ( مادة ٨٨٨ )

يجوز للمرتهن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجازاً أي بلا سقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلاً بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شيء لملك الرهن في يده لأنه نظروا وجهه من حكم الرهن وإن كان العقد باقياً أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أي الزامه بتسليمه فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وعادتها إلى يد المرتهن فالمرتحن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه (٢)

## ( مادة ٨٨٩ )

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا إذن الراهن الحاضر أو بلا إذن القاضي لو الراهن غائباً فإنه يضمن قيمتها (٣)

## ( مادة ٨٩٠ )

يجوز للمرتحن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمناً إلا إذا قيد الراهن بالمصر فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكم فمهرت بها من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٣٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدر من أوائل باب التصرف في الرهن غمرة ٣٣٨ و ٣٣٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أو وسط كتاب الرهن غمرة ٢٧٢

(٤) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أو آخر كتاب الرهن غمرة ٣١٥

## (مادة ٨٩١)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولاً كان أو عقاراً بدون إذن الراهن وله أن يؤثره بانذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وان بطل الرهن ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين وان هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أى لا ضمان على المرتهن فلا يسقط شيء من الدين ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجر عليه

ولو اختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتهن والبينة للراهن (١)

## (مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيابه تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لنفقته كعمارة ولعقار أو سقى الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر فان كان آذاه بأمر القاضى ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه به وان آذاه بلا أمر القاضى فهو متبرع لارجوع له على الآخر بشيء مما آذاه (٢)

## الفصل الرابع

( فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن )

## (مادة ٨٩٣)

يجب على المرتهن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو في عياله الساكنين معه وما جرى مجراهم ممن يأتونه على حفظ ماله (٣)

## (مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالاقبل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرود المختار من أوائل الفصل في مسائل متفرقة من الرهن غرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و باقى فقراتها منهما من أوسط باب التصرف فى الرهن غرة ٣٣٠ — (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرود المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٤ و ٣١٣ — (٣) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩ و ٣١٣ — (٤) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩

## ( مادة ٨٩٥ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بآفة مساوية (١)

## ( مادة ٨٩٦ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانه للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن تعديه أو نقصه في حفظه أو حفظه عند غير من يأتمنه على حفظ ماله

## ( مادة ٨٩٧ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن

وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

## ( مادة ٨٩٨ )

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعوده بان كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل اقراضه كان مضمونا عليه بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبراً فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيمته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن (٢)

## ( مادة ٨٩٩ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إحاطته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فانه يملك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الرهن وتبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٣)

## ( مادة ٩٠٠ )

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الرهن غرة ٣١٠ وكذا ما بعدها من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه غرة ٣١٨ — (٣) يستفاد حكمها من الدر من أواخر فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٨ — (٤) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أوائل

الباب الثالث في هلاك المرهون غرة ٤٤٥ ومن الدر أيضاً من أواخر باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٣٦

وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

اذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فان كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقي وان كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويحبس بكل الدين<sup>(١)</sup>

(مادة ٩٠٢)

اذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العذر بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة الا اذا ثبت ان الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله<sup>(٢)</sup>

(مادة ٩٠٣)

اذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فانهم مالك مجازاً<sup>(٣)</sup>

(مادة ٩٠٤)

اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين<sup>(٤)</sup>

## الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

اذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه ان لم يدفعه ويقف الرهن<sup>(٥)</sup>

(مادة ٩٠٦)

اذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وان كان الرهن دارسكده وليس له غيرها

(مادة ٩٠٧)

اذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه يرفع المرتهن الامر الى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه<sup>(٦)</sup>

(١) يستفاد حكمهما من الدرأواخر فصل في مسائل سقي الرهن غرة ٣٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٢٦٥ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرأواصل فصل في مسائل سقي الرهن غرة ٣٣٦ — (٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٦ (٥) يستفاد حكم هذه المادة والمادة ٦٥٤ من رد المحتار وأخبار ما يجوز ارتهاه الخ غرة ٣٣٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٦٦ — (٦) يستفاد حكم هذه المادة من أوخبار ما يجوز ارتهاه الخ من الدرورد المحتار غرة ٣٣٣

## ( مادة ٩٠٨ )

إذا خيف على الرهن التلف والرهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون غنمه وهنما مكانه وإن باعه المرتهن بدون اذن الحاكم مع امكان الاستئذان قبل تلقه كان ضامنا لقيمته بالغمة ما بلغت (١)

## ( مادة ٩٠٩ )

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الرهن غائباً يجبر الوكيل على البيع وان كان الرهن حاضراً لا يجبر الوكيل بل يجبر الرهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم ويوفى الدين من غنمه (٢) والوارث بعد موت الرهن كالرهن فيما ذكر

## كتاب الصلح

## ( مادة ٩١٠ )

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما (٣)

## ( مادة ٩١١ )

يصح الصلح عن الحقوق المقترحة المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يبدفها اقرارا ولا انكارا (٤)

## ( مادة ٩١٢ )

يشترط أن يكون المصالح عنه حقاً للمصالح ثابتاً في المحل يجوز أخذ البديل في مقابله سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوماً ان كان مما يحتاج الى التسليم (٥)

## ( مادة ٩١٣ )

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكاً للمصالح وأن يكون معلوماً ان كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضاً وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط كتاب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٢٥ - (٣) تستفاد من الدرر المختار كتاب الصلح غرة ٧٣٤ ومن الهندية أول الباب الاول في تفسيره الخ غرة ٢١٣ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار كتاب الصلح غرة ٧٢٥ (٥) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٢٠٤ و ٢٠٣ - (٦) يستفاد حكم أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٢٠٤ و ٢٠٣ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح من غرة ٢٢١ وأوسطها وهو كون البديل ملكاً للخ من أوسط الباب الاول في تفسيره الخ غرة ٢١٤ من الهندية

## الفصل الاول

( في الصلح عن الاعيان )

( مادة ٩١٤ )

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قر المسمى عليه به المسمى وصالحه عنها بنقوده معلومة أو بغيره معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للمصالح وحق الشفعة لجار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فان كان كل منهما عقاراً وجبت الشفعة فيهما ويفسده جهالة البديل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط (١)

( مادة ٩١٥ )

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قر المسمى عليه به وصالحه عنها بنقوده معلومة أو بغيره معلوم صح الصلح ويعتبر اجارة فيبطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو بهلاك المحل في المدة

( مادة ٩١٦ )

اذا ادعى شخص على آخر عيناً في يده معلومة كانت أو مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصطالحا على أن يكون ما في يد كل منهما في مقابلة ما في يد الآخر صح الصلح وكان في معنى المقايضة فجبرى عليه أحكامها ولا توقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما الى التسليم في هذه الصورة (٢)

( مادة ٩١٧ )

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالبينة يسترد من بدل الصلح الذي قبضه المدعى مقدار ما أخذ بالاستحقاق من المدعى عليه ان كلا فكل وان بعضاً فبعضاً (٣)

( مادة ٩١٨ )

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق اذا استحق

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الصلح عر ٧٢٥ و ٧٢٦

(٢) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار عر ٢٠٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار عر ٢٠٨ و ٢٠٩

بعضه وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يطل الصلح

( مادة ٩١٩ )

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابلته من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصوص فيه والدعوى على المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً على حسب القدر المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يطل الصلح كما تقدم (١)

( مادة ٩٢٠ )

إذا ادعى حقاً في دار لم يبينه فصول عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئاً من العوض وان استحق كل الدار يسترد العوض كله (٢)

( مادة ٩٢١ )

إذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبدأ قراراً ولا انكاراً ثم اصطلحاً على شيء معين داراً أو عقاراً أو عرضاً أو نقداً يعتبر ذلك الصلح فداء من اليمين وقطعاً للنزاع في حق المدعى عليه ويعاقب حق المدعى فتجبر عليه أحكامه (٣)

( مادة ٩٢٢ )

إذا كان للصبي المميز دين وكان مأذوناً له بالتجارة وليس له بينة على الدين جازله أن يصالح غيره على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وان كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

( مادة ٩٢٣ )

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المدينون مقرراً بالدين أو مقضياً عليه به فلا يجوز لوصيه أو أوليه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين واجباً بعقده فانه يجوز صلحه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وكاملة رد المختار غرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر ورد المختار من أو حجاب الاستحقاق غرة ١٩٩ ومن أوسط الباب العشرون من الهندية من كتاب الصلح غرة ٣٦٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر ورد المختار غرة ٧٢٦

(٤) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وكاملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٢



على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وان بغبن فاحش لا يجوز فان خشى الوصى أو الولي ان لا يثبت كل الدين بان لم تكن له بينة والمدينون منكر ويقدم على اليمين جاز للولي أو الوصى أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدعي بينة تثبت به ادعواه فللوصي أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وان لم تكن للدعي بينة فلا يجوز للولي أو الوصى أن يصالح على شيء (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مدينونه على تأجيل الدين الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا اذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا وكل المدينون وكيلًا بالصلح وكان مقرا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا وبطالب الوكيل يبدل الصلح ثم يرجع به على الموكل وان كان المدينون منسكرا فوكل وكيلًا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مدينونه على بعض الدين ويكون أخذا لبعض حقه وإبراء عن باقيه (٦)

- (١) يستفاد حكم فقرتيهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الاقوله وان صالح من الدين الى آخر الفقرة الاولى فانه يستفاد من جامع الفصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين غمرة ٢٤
- (٢) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٥
- (٣) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٦
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أول الوكالة بالخصومة غمرة ٦٣٥
- (٥) يستفاد حكم فقرتيهما من أواسط العاشر فيما يضمن به الوكيل الخ من كتاب الوكالة غمرة ٣٨ من الانقروية
- (٦) يستفاد حكمهما من أول فصل في دعوى الدين من الدرود المختار غمرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

## الفصل الثاني

### ( في أحكام الصلح )

( مادة ٩٢٩ )

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في مال المدعى وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها ثانياً ولا يعتل المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

( مادة ٩٣٠ )

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يبطل بموته فيما بقي (٢)

( مادة ٩٣١ )

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلذلك من الطرفين فسخته بتراضيهما وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبديل الصلح للمدعى عليه (٣)

( مادة ٩٣٢ )

إذا كان المدعى عليه منكر المادعى عليه به وصالح المدعى على بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاطبه في الدعوى المصالح عنها ولا أن يحلفه اليين ولا أن ينسخ الصلح (٤)

( مادة ٩٣٣ )

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلا أو بعضا قبل تسليمه للمدعى فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الافتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلا أو بعضا سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار

وان كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلا أو بعضا وان كان الصلح عن انكار يرجع المدعى إلى الخصامة (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل كتاب الصلح غمرة ٣٠٦

(٢) يستفاد حكمه من أوائل الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية غمرة ٢٦٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أواخر كتاب الصلح غمرة ٣٣٠

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غمرة ٣٠٦

(٥) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوسط كتاب الصلح غمرة ٢١٢

## الفصل الثالث - في الابرأء

(مادة ٩٣٤)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالمصالح عنه بان قال برئت عنه أو أنا بريء فلا ترفع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره (١)

(مادة ٩٣٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه يصح البراء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أي حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

(مادة ٩٣٨)

حكم البراءة المنفردة عن الصلح تحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعموم

(مادة ٩٣٩)

لا يتوقف البراء على قبول المديون لكن إذا ردته قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٤٠)

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وراثته من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٤١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وراثته من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك البراء وللغرماء مطالبته المدينون بجماعه من الدين \* (انتهى)

(١) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الاعراض من تنقيح المحامدة بالعروالي القنية ضمن جواب غرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من الانقروية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الابرأ والصلح الخ غرة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أوسطه من هبة الدين وما يتصل به من جامع الفصولين غرة ٢١٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة من أواخر الاعراض من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ١٥٤ و ١٥٥

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابلاً على نسخة  
 مؤلفه بالدقة مع ما تحلت به من الهوامش في المطبعة الكبرى الأميرية  
 على نفقة تطارة المعارف العمومية في ظل الساحة الفخيمة الخديوية التوفيقية  
 أدام الله أيامه مدى الأعوام والأيام وحفظ أنجاله الكرام ورجال حكومته العظام  
 وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية  
 على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية  
 ملاح بدر التمام وفاح مسك الختام



(فهرست)

کتاب مرشد الحیران

الی

معرفة أحوال الانسان

( الكتاب الاول - في الاموال )

- ٣ ( الباب الاول ) في أنواع الاموال
- ٤ ( الباب الثاني ) في الملكية
- ٥ ( الباب الثالث ) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٦ ( الباب الرابع ) في حق السكنى
- ٧ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ ( الباب الخامس ) في حقوق الارتفاق
- ٩ الفصل الاول - في الشرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والجري والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية

( الكتاب الثاني - في أسباب الملاك )

- ١٣ الفصل الاول - في العقود
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

( كتاب الشفعة )

- ١٦ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
- ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
- ٢٤ ( باب ) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
- ٢٤ ( باب ) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٦ ( باب ) في نزع الملاك

## ( في العقود والمدانيات والامانات والضمانات )

### ( كتاب العقود على العموم )

- ٢٧ ( الباب الاول ) في ماهية العقد وشرايطه .  
٢٨ الفصل الاول - في أهلية العاقلين  
٣١ الفصل الثاني - في رضا العاقلين وما يعدم الرضا  
٣٣ الفصل الثالث - في العيب الفاحش والغلط الواقع في العقود  
٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفأئده وقصد شرعيته  
٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود  
٣٦ ( الباب الثاني ) في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح  
٣٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق  
٣٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به  
٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبلي والتي لا يصح اضافتها اليه  
٣٩ ( الباب الثالث ) في أنواع الخيارات  
٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط  
٤٠ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب  
( كتاب البيع )  
٤١ الفصل الاول - في عقد البيع  
٤٣ الفصل الثاني - في العاقلين  
٤٥ ( باب ) في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع  
٤٥ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه  
٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز  
٤٩ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع  
٥١ الفصل الرابع - في الثمن



- ٥٣ ( باب ) في حكم البيع  
 ٥٥ ( باب ) في تسليم المبيع  
 ٥٥ الفصل الاول - في كفية التسليم ومكانه ووقته  
 ٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع  
 ٦٠ فصل في مصاريق التسليم ولوازم اتمامه  
 ٦٠ فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل  
 ٦٢ فصل في أداء الثمن  
 ٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق  
 ٦٥ فصل في حكم البناء والغراس  
 ٦٧ فصل في رد المبيع بالعيب القديم  
 ٧٠ فصل في الغبن والتعير  
 ٧١ ( باب السلم )  
 ٧٣ فصل في بيع الوفاء  
 ٧٤٠ فصل في الاستصناع

### ( كتاب الاجارة )

- ٧٥ ( الباب الاول ) في عقد الاجارة  
 ٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحتها وبيان مدتها  
 ٧٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها  
 ٧٧ ( الباب الثاني ) في اجارة الدواب للركوب والحمل  
 ٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب  
 ٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للحمل  
 ٨٠ ( الباب الثالث ) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل  
 ٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص  
 ٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك  
 ٨٥ ( الباب الرابع ) في اجارة الدور والحوانيت  
 ٩١ ( الباب الخامس ) في اجارة الاراضى

٩٣	(الباب السادس) في اجارة الوقف
٩٦	فصل في الحكر والكدك والخلو
	(كتاب المزارعة والمساقاة)
٩٨	الفصل الاول - في المزارعة
١٠١	الفصل الثاني - في المساقاة
١٠٣	(كتاب الشركة)
١٠٤	(الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
١٠٧	(الباب الثاني) في عمارة المالك المشترك
١٠٩	(كتاب العارية)
١١٢	(كتاب القرض)
١١٤	(كتاب الوديعة)
١١٩	(كتاب الكفالة)
١١٩	(الباب الاول)
١١٩	الفصل الاول
١٢١	الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
١٢١	الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
١٢٤	الفصل الرابع - في البراء من كفالة المال
١٢٥	(كتاب الحوالة)
١٢٥	الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
١٢٦	الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحوالة بها
١٢٦	الفصل الثالث - في احكام الحوالة
١٢٨	الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجب
١٢٩	الفصل الخامس - في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
١٣٠	الفصل السادس - في براءة الممتثل عليه

صحيفة .

( كتاب الوكالة ) ١٣١

١٣١ ( الباب الاول ) في ماهية الوكالة وشروط صحتها

١٣١ الفصل الاول

١٣٣ الفصل الثاني - في أحكام الوكالة

١٣٤ الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء

١٣٦ الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع

١٣٩ الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة

١٤١ الفصل السادس - في عزل الوكيل

( كتاب الرهن ) ١٤٢

١٤٢ الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز

١٤٤ الفصل الثاني - في أحكام الرهن

١٤٦ الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن

١٤٨ الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عندهلاك الرهن

١٥٠ الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن

( كتاب الصلح ) ١٥١

١٥٢ الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان

١٥٥ الفصل الثاني - في أحكام الصلح

١٥٦ الفصل الثالث - في البراء

